

استجابات المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



العوائق، التقدم،
والعوامل التمكينية

خدمات الرصد والتقييم والتعلم التابعة
لنظمة العمل ضد الجوع في المملكة المتحدة
إيميلي فوريس / تشارلز موغان / سناء قاسمية

الجدول التلخيصي

عنوان التدخل	استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - العوائق، التقدم، والعوامل التمكينية
الموقع	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البلدان التالية: العراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وتركيا واليمن
الجهة المانحة المساهمة	وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية (GFFO)
الشريك الرائد	شبكة CALP
الجهات القائمة بالتقييم	خدمات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم التابعة لمنظمة العمل ضد الجوع في المملكة المتحدة
نوع التمرين	دراسة بحثية استشارية
الإطار الزمني للتمرين	كانون الثاني ٢٠٢٣ - آذار ٢٠٢٣

شكر وتقدير

يتقدم فريق البحث بالشكر لجميع من تمت مقابلتهم لتكريس وقتهم لعملية التشاور هذه. ونشكر على وجه الخصوص ممثلي شبكة CALP بما فيهم كريس شما، وكايت هارت، ومعاذ جعفر ومجتمع الممارسين المعني بالاستجابات بقيادة محلية (LLR CoP) والفريق التوجيهي البحثي والعديد من أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم والخبراء الآخرين في مجال النقد ممن شاركوا في أنشطة جمع البيانات. ونخص بالشكر كريس شما واللجنة التوجيهية للبحث لدعمهم العملية برمتها وتيسير عملية التبادل مع فريق البحث.

تم إعداد هذا التقرير بتكليف من شبكة CALP وتمويل من وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية (GFFO). وتعتبر محتويات هذا التقرير مسؤولية شبكة CALP ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية الألمانية.

المحتويات

٠٤

الاختصارات

٠٥

الملخص التنفيذي

٠٨

٠١ المقدمة

١٠

٠٢ الغرض من البحث ونطاقه

١١

٠٣ المنهجية

١٥

٠٤ القيود

١٥

٠٥ إدارة جودة البيانات

١٦

٠٦ النتائج

٣٣

٠٧ الاستنتاجات والتوصيات

٣٦

المراجع

٣٧

الملحق ١: وثائق المراجعة المكتبية

٣٩

الملحق ٢: أدوات جمع البيانات

٤٣

الملحق ٣: قائمة تمثيل البلدان

قائمة الجداول

١٢

الجدول ١ قائمة أسئلة البحث

١٤

الجدول ٢ جمع البيانات الأولية

١٧

الجدول ٣ تعريف المساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية" من قبل أصحاب المصلحة المختلفين (الجهات الفاعلة الدولية والاتحادات، والجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية)

١٩

الجدول ٤ مواطن القوة المتصورة للمساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية"

٢٠

الجدول ٥ مواطن الضعف المتصورة للمساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية"

٢٢

الجدول ٦ أدوار ومسؤوليات ثلاث جهات فاعلة دولية تمت معاينتها فيما يتعلق بتنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية

٢٥

الجدول ٧ ملخص المجالات المحددة لأفضل الممارسات في مجال المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية

الاختصارات

KII	مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين	AAH	مؤسسة العمل ضد الجوع
LLR COP	مجتمع الممارسين المعني بالاستجابات بقيادة محلية	AHC	لجنة عنكاوا الإنسانية
MEAL	الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم	CARMA	المساعدات النقدية في الأسواق الناشئة
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	CBFP	الصناديق المشتركة القطرية
MPCA	المساعدات النقدية متعددة الأغراض	CIDA	الوكالة الكندية للتنمية الدولية
NAF	صندوق المعونة الوطنية	CRS	خدمات الإغاثة الكاثوليكية
NEAR	شبكة الاستجابة الممكنة للمعونة	CSN	منصة المجتمع المدني الآن
NGO	منظمة غير حكومية	CSO	منظمة المجتمع المدني
OPT	الأراضي الفلسطينية المحتلة	CVA	المساعدات النقدية والقسائم
PIN	منظمة الناس في حاجة	CWG	فريق العمل المعني بالنقد
RCRC	الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	DRC	المجلس الدنماركي للاجئين
SCHF	الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود	ECHO	الديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية
SOWC	حالة النقد في العالم	ESSN	شبكة الأمان الاجتماعي لحالات الطوارئ
TRC	الهلال الأحمر التركي	FCDO	مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية البريطاني
UK	المملكة المتحدة	FSP	مقدم الخدمات المالية
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	GFFO	وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى	GoS	حكومة سوريا
WFP	برنامج الأغذية العالمي	HCT	الفريق القطري للعمل الإنساني
YHF	صندوق التمويل الإنساني لليمن	IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
		INGO	منظمة دولية غير حكومية

الملخص التنفيذي

في حين أشارت الصفقة الكبرى لعام ٢٠١٦ إلى التزامها الدولي بالاستجابة بقيادة محلية في مجال الإغاثة الإنسانية، إلا أنه لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم، من حيث السياسات والإجراءات، نحو التمكين المحلي للمساعدات. يهدف هذا البحث، بالتركيز على الاستجابة المحلية في مجال المساعدات النقدية والقسائم (CVA)، إلى فهم العوائق، والتقدم المحرز، والفرص المرتبطة بتنفيذ المساعدات النقدية والقسائم محلياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

استخدمت هذه الدراسة البحثية النوعية مجموعة من مصادر البيانات الثانوية، بما في ذلك ٢٨ وثيقة من السياسات والمؤلفات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تم جمع البيانات الأولية من خلال مقابلات مع ٣٥ جهة فاعلة محلية ودولية من مختلف البلدان مثل العراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وتركيا واليمن. وتم تحليل البيانات باستخدام إطار تحليلي يعتمد على نهج Power Cube (غافيتتا، ٢٠١٩) لتقييم موازين النفوذ التي تنشأ خلال الاستجابات بقيادة محلية باستخدام المساعدات النقدية والقسائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تعكس النتائج الالتزامات المتعلقة بالسياسات الحالية في المنطقة مع إيلاء الاهتمام للسياسات والاستقصاءات العالمية القائمة بشأن الاستجابة بقيادة محلية. ويسلط هذا البحث الضوء على فترات التوتر بين الالتزام المبلغ عنه للقطاع الإنساني تجاه التمكين المحلي وبين الخطوات الفعلية المتخذة لتعزيز المساعدات النقدية والقسائم (CVA) بقيادة محلية. تؤكد التوصيات فيما بعد على مسؤوليات القطاع من أجل توسيع نطاق النهج المحلية بطريقة شاملة وعملية.

تعريف المساعدات النقدية والقسائم المقدمة 'بقيادة محلية' وأدوار أصحاب المصلحة المختلفين

لم يكن هناك تعريف متفق عليه للمساعدات النقدية والقسائم (CVA) "بقيادة محلية". حيث اتفقت معظم الجهات المستطلعة على أن التمكين المحلي يعني أن الجهات الفاعلة المحلية، سواء الحكومية أو المحلية غير الحكومية، يجب أن تصبح مسؤولة عن تصميم أو تنفيذ أو إدارة أو تنسيق برامج النقد أو القسائم. ويرد في الجدول أدناه موجز لهذه التعاريف الأولية والأهداف المتصورة والدوافع وراء تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. ومع ذلك، فمن وجهة نظر الجهات الفاعلة الدولية ووثائق السياسات ذات الصلة، لا يزال المجتمع الدولي يوصف في كثير من الأحيان بأنه أكثر اطلاعاً بالمسؤوليات القيادية. في المقابل، لم يتم تصور الجهات الفاعلة المحلية أو وصفها بهذه السمات بنفس القدر. وقد أصبحت الاختلافات الملحوظة في خبرات ومسؤوليات الجهات الفاعلة الدولية مقابل الجهات الفاعلة المحلية شأناً داخلياً يرشخ التسلسل الهرمي الهيكلي الحالي في إطار المساعدات النقدية والقسائم والمساعدات الإنسانية بصورة أوسع.

الالتزامات المتعلقة بالسياسات والخطوات القابلة للتنفيذ إزاء المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على الصعيد العالمي، تؤكد الاستراتيجيات مثل سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بشأن التدخلات القائمة على النقد ٢٠٢٢-٢٠٢٦ (UNHCR، ٢٠٢٢) ونموذج التنسيق النقدي الجديد (IASC، ٢٠٢٢) على الحاجة إلى مركزة المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات في عمليات البرمجة القائمة على النقد. مع ذلك فقد أفاد العديد من المشاركين الدوليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأن منظماتهم لم تضع توجهات سياسية محددة لتنفيذ الاستجابات بقيادة محلية. بشكل عام، لا تزال الجهات الفاعلة المحلية غير واثقة من إعطاء أي سياسات أولوية للقيادة المحلية في التنفيذ العملي لبرامج المساعدات النقدية والقسائم. وقد اقترحت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في العراق أن تظل الالتزامات المتعلقة بالسياسات الحالية "مخصصة ومحكومة بالسياق". وعندما سئلت العديد من الجهات الفاعلة الدولية من المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة عن الخطوات المحددة القابلة للتنفيذ في الاستجابة المحلية، اقترحت إحراز التقدم من خلال بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية.

إلا أن هذا النهج يقوض المعرفة الفنية والسياقية الحالية لأصحاب المصلحة المحليين، في حين يستثمر بأدنى حد في تعزيز النظم المحلية المطلوبة من قبل كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع الدولي. ولا تزال الخطوات الأخرى، مثل موازنة المساعدات النقدية والقسائم الدولية مع نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين شمولية الجهات الفاعلة المحلية في التنسيق وضمن فرق العمل المعنية بالنقد (CWGs)، وفتح فرص التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية المحلية محدودة بالنسبة للمديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية (ECHO). وقد ذكر أحدهم أن منظمته في "المرحلة الأولى من الوصول إلى نهج أكثر انتظامًا"، كما يفيد ميتكالف-هوغ وآخرون (٢٠٢١) بأنه تم تخصيص ١,٧٪ فقط من الميزانية العالمية للمنظمات المحلية في عام ٢٠٢١.

أفضل الممارسات الحالية

وفقًا لأصحاب المصلحة، تتم أفضل الممارسات للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية عندما تكون نهج المساعدات النقدية والقسائم مرتبطة بنظم الحماية الاجتماعية التي تقودها الحكومة، وعندما تطالب المنظمات غير الحكومية المحلية بمسؤوليات قيادية خلال مشروع مساعدات نقدية وقسائم أثناء تلقي الدعم الفني من المجتمع الدولي. وبشكل أكثر تحديدًا، اعتمدت المؤسسات المالية وأعضاء الاتحادات برنامج استدامة++ في الأردن كإجراء مثمر لربط النهج الإنساني والإنمائي بالمساعدات النقدية والقسائم. أما في العراق وسوريا، فقد دعمت المنظمات الدولية تطوير قدرات ونظم لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC) وقدرات الجهات الفاعلة المحلية في اتحاد المساعدات النقدية في الأسواق الناشئة (CARMA).

العوائق الرئيسية التي تحول السياسات إلى عمليات

ذكر أصحاب المصلحة سلسلة من العوائق العملية والأيدولوجية التي تحول دون تنفيذ الالتزامات السياسية المتعلقة بالمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. ففي الظاهر، يرتبط نظام التمويل والبنية الحالية للنظام الإنساني الدولي بالعوائق العملية. حيث تكافح الجهات الفاعلة المحلية من أجل إنشاء النظم المطلوبة والإجراءات التشغيلية اللازمة للامتثال للمعايير الدولية للمساءلة واللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) والشفافية.

وتكشف الأسباب الجذرية لهذه المشكلات عن موازين النفوذ الخفية وغير المرئية التي تحول دون تطور الجهات الفاعلة المحلية إلى تولى مسؤوليات قيادية. فالتصورات الدولية للفساد وتسييس الجهات الفاعلة المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجب التردد حيال تمويل المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية وإنشاء الشراكات معها. وعلى الرغم من أن هذه المسائل قد تكون صحيحة في بعض الحالات، إلا أن الجهات الفاعلة المحلية شعرت بأن المجتمع الدولي غالبًا ما يشعر بعدم ثقة والتشكيك في الجهات الفاعلة المحلية بغض النظر عن السياق والأدلة المتوفرة. حيث ذكر أحدهم أن 'الجهات المانحة تخشى منحنا الثقة العمياء ووضع ثقتها فينا'. علاوة على ذلك، فإن التركيز المستمر على بناء قدرات المهنيين الأفراد يفشل في الاعتراف بخبرة المنظمات غير الحكومية المحلية.

العوامل التمكينية والفرص المحتملة

تُظهر الاستجابات الطارئة مثل الزلزال الذي وقع في تركيا وسوريا كيف أن الثقة بين الحكومات والجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الدولي تساعد في نجاح الاستجابات بقيادة محلية. كما تزيد السياسات الحكومية وسياسات الجهات المانحة التي تتطلب نهجًا بقيادة محلية من إعطاء الأولوية للتمكين المحلي كما يتضح من مشروع مكتب الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية البريطاني (FCDO) الذي استشهد به أحد مقدمي المعلومات من المجلس الدنماركي للاجئين (DRC).

وأشارت جهات دولية مستطلعة أخرى إلى أن الرقمنة وإنشاء الروابط المستمرة بين آليات الحماية الاجتماعية تعتبر فرصًا لتحسين تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.

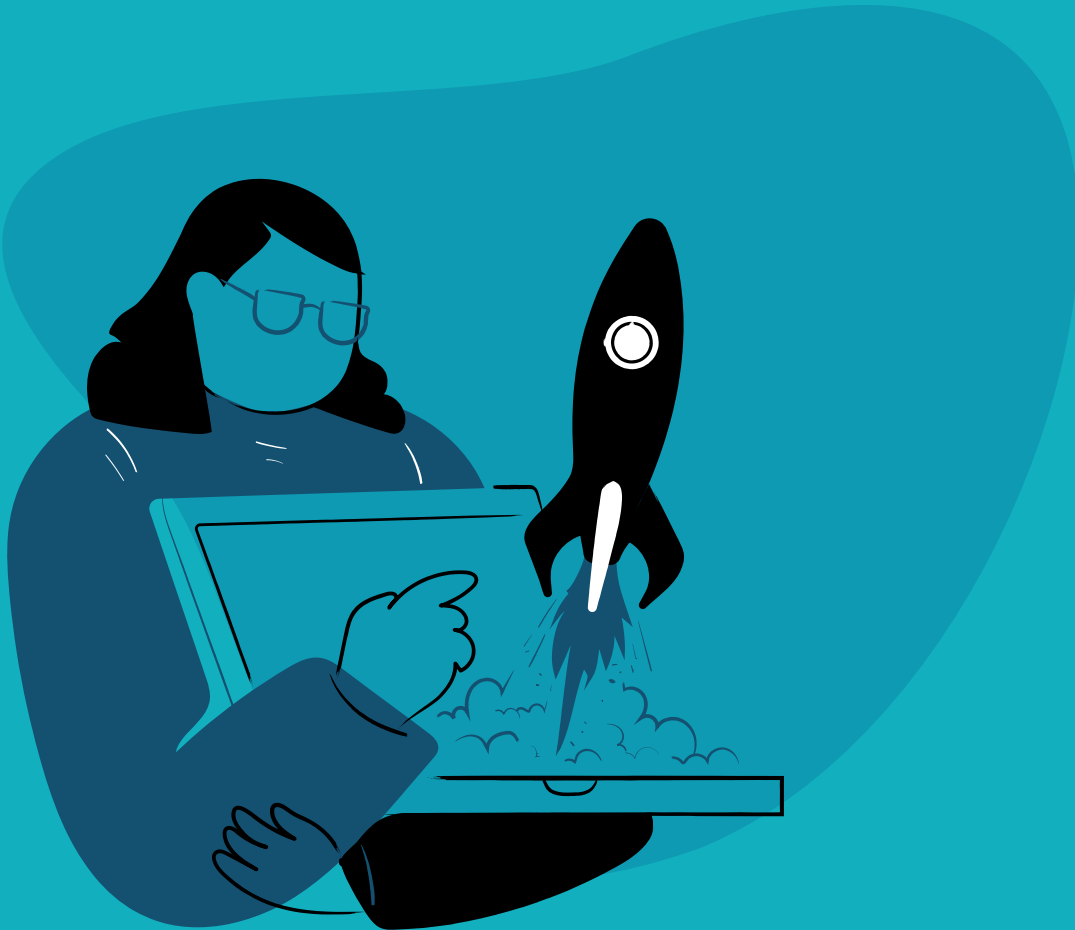
النتائج الرئيسية

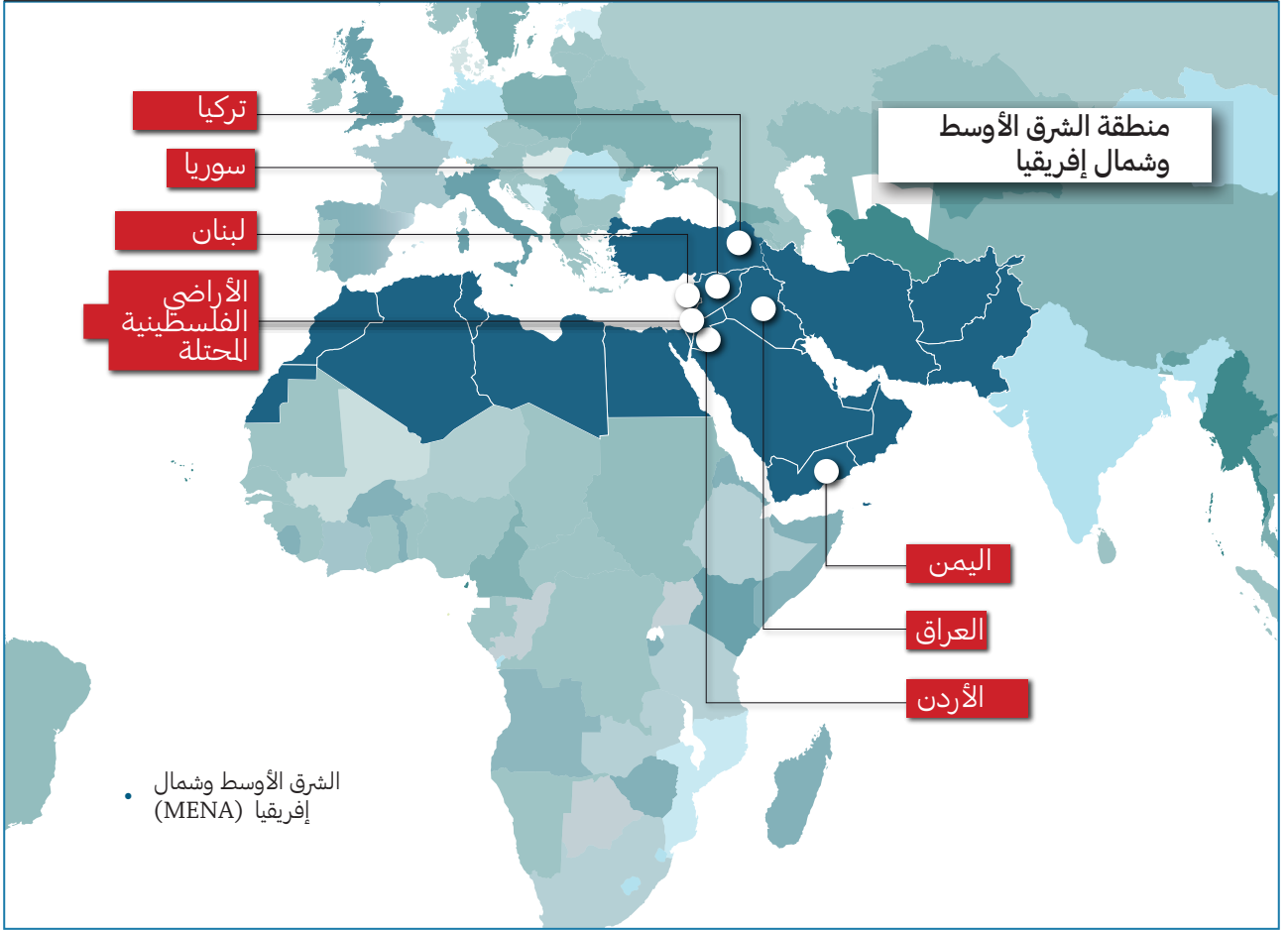
١. يتعين على الجهات الفاعلة الدولية إنشاء خطط عمل عامة لإضفاء الصبغة المؤسسية على سياسات التمكين المحلي وتفعيلها مع إيلاء اهتمام خاص للمساعدات النقدية والقوائم. وينبغي أن تحدد هذه الالتزامات مؤشرات ومقاييس النجاح التي تحمّل المنظمات الدولية مسؤولية التزاماتها. ويجب أن تعمل هذه الخطط على رفع مستوى التعلم من الآليات القائمة بقيادة محلية.
٢. يجب على الهيئات المشتركة بين المنظمات، مثل فرق التنسيق والاتحادات و فرق العمل المعنية بالنقد أن تعتمد مبادئ توجيهية تشغيلية شاملة لخلق مساحة وقيادة للمنظمات المحلية.
٣. ينبغي أن يعقد التنسيق و فرق العمل المعنية بالنقد ورش عمل تعليمية من أجل زيادة نجاح الآليات القائمة بقيادة محلية، بما في ذلك الآليات التي أنشئت في بداية حالات الطوارئ، لمواصلة العمل من خلال نهج التعافي المبكر والتنمية.
٤. يجب على المنظمات الدولية أن تطالب وتدعو بشكل جماعي إلى أن تقوم المؤسسات المالية بتيسير المزيد من النماذج التعاونية وزيادة الوصول إلى التمويل المناسب للجهات الفاعلة المحلية.
٥. يجب على المجتمع الدولي - مدفوعاً بمطالب واحتياجات الجهات الفاعلة المحلية - أن يستثمر مالياً في عمليات تعزيز النظم المحلية. حيث يشمل ذلك تيسير تقييمات القدرات بقيادة محلية لتحديد مواطن القوة لدى الوكالات المحلية وتحديد المجالات التي يمكن أن يضيف فيها الدعم الفني الدولي قيمة.
٦. يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تتحدى التحيز اللاواعي القائم داخل منظماتها وداخل النظام الإنساني من خلال التوجيه العادل للشراكة والتوظيف الشامل وسياسات مناهضة العنصرية.
٧. يجب على الجهات المانحة أن تعيد تصميم أطرها الخاصة بالمخاطر وعملياتها الداخلية لخلق تدفقات تمويل مرنة وعادلة يمكن للجهات الفاعلة المحلية الوصول إليها.
٨. يجب على الجهات المانحة ومؤسسات التمويل والاتحادات أن تشترط على المنظمات غير الحكومية الدولية إدراج استراتيجيات التمكين المحلي والقيادة المحلية في مقترحات مشاريعها.
٩. يجب على الجهات الفاعلة المحلية أن تطالب بمساحات التنسيق الخاصة بها من خلال العضوية مع جمعيات مثل NEAR، أو من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين المنظمات بقيادة وطنية.
١٠. يجب على الحكومات الوطنية أن تضع نظم وسياسات تتطلب من الجهات الفاعلة الدولية إقامة شراكات متكافئة تركز على القيادة المحلية.





المقدمة





أطلقت الصفقة الكبرى التي تأسست في عام ٢٠١٦ التزامًا عالميًا وقعته أكثر من ٦٤ منظمة بهدف زيادة الالتزام باستجابات المساعدات النقدية والقسائم (CVA) التي تركز على الأشخاص وتتم بقيادة محلية (شبكة CALP، ٢٠٢٠). فيما أشارت السياسات اللاحقة بما فيها البيان المشترك للجهات المانحة حول التحويلات النقدية الإنسانية، والبيان النقدي المشترك للأمم المتحدة إلى أن المجتمع الدولي عازم على تحويل نهج المساعدات لتمكين الجهات الفاعلة المحلية. وقد بينت حالة النقد في العالم لعام ٢٠٢٠ (SoWC) الإجراءات ذات الأولوية بما في ذلك زيادة هياكل التمويل، وزيادة ظهور الجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز التنسيق والعمل التكميلى بين أصحاب المصلحة.

وبعد مرور سبع سنوات على التوقيع الأول على الصفقة الكبرى، لا تزال الإجراءات الانتقالية نحو التمكين المحلي محدودة، حيث ذهب في عام ٢٠٢١ ما نسبته ١,٧٪ فقط من التمويل في إطار المساعدات الدولية مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية، وفقًا لمعهد التنمية الخارجية (ODI) (ميتكالف-هوغ وآخرون، ٢٠٢١). وعلى الرغم من أن القطاع يبدو ملتزمًا بنهج منظم للتمكين المحلي في مجال المساعدات النقدية والقسائم، إلا أن النهج والسياسات لا تزال غير مترابطة (كرايدر وتايلر، ٢٠٢٢). فيما تفشل السياسات الجديدة في تغيير موازين النفوذ، أو تعديل استراتيجيات الأعمال، أو تغيير نماذج الشراكات. ونتيجة لذلك، لم يحرز أي تقدم في مجال التمكين المحلي القطاعي والمؤسسي والاستجابة بقيادة محلية.

في محاولة لتوفير الأدلة وتعزيز المعرفة المتبادلة حول استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية، يطرح هذا البحث سؤال "ما هي التزامات وإجراءات السياسات الحالية تجاه النهج المحلية للمساعدات النقدية والقسائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما هي العوائق المحتملة والحلول وفرص التقدم؟". من خلال إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، يركز البحث على حالات التوتر بين التزام القطاع الإنساني بالتمكين المحلي وبين عدم وجود خطوات قابلة للتنفيذ نحو التمكين المحلي في المساعدات النقدية والقسائم. يقدم هذا البحث أيضًا توصيات حول كيفية تعزيز القطاع لتوسيع النهج المحلية بطريقة شاملة وعملية.

٠٢ الغرض من البحث ونطاقه

١,٢ الغرض من البحث

كان الغرض من البحث هو تحديد الفرص التي تمكّن التقدم الفعال والعملي نحو استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية، والعوائق التي تتحدى هذه النهج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استخلاص فرص التعلّم والممارسات الجيدة للوكالات التشغيلية (الوطنية والدولية)، والجهات المانحة، والحكومات. توفير الأدلة والتوصيات لتوجيه المساعدات النقدية متعددة الأغراض ونهج الانتقال، بما في ذلك تطوير استراتيجيات الانسحاب من المساعدات النقدية والقسائم الإنسانية.

٢,٢ أهداف البحث

تمثلت أهداف هذا البحث فيما يلي:

- زيادة فهم تأثير السياسات والاستراتيجيات الحالية على قدرة أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين على تعزيز استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.
- توفير الأدلة والتوصيات لاستغلال الفرص والتصدي للعوائق مما يتيح اتخاذ خطوات فعالة وعملية نحو الاستجابات بقيادة محلية على المستويين الإقليمي والوطني.

٣,٢ نطاق البحث

ركز البحث على استعراض السياسات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية، مع التركيز على الأدلة وأفضل الممارسات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٤,٢ جمهور ومستخدمي نتائج البحث

الجمهور الرئيسي لهذا التقرير هم صناع السياسات في مجال المساعدات النقدية الإنسانية، والوكالات المنفذة للمساعدات النقدية، والمنظمات المحلية، والهيئات التنسيقية، وفرق العمل المعنية بالنقد (أو ما يعادلها حيثما ينطبق ذلك)، والمجموعات، وفرق القطرية للعمل الإنساني، والجهات المانحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم.

٣٠

المنهجية





١,٣ النهج

النهج العام المستخدم كان عبارة عن دراسة نوعية استخدمت طرقاً مختلفة لضمان أقوى النتائج. ومن خلال عملية تعاونية ومكررة، شارك أصحاب المصلحة الرئيسيون في تصميم المنهجية وأدوات جمع البيانات والتحليل من خلال عمليات تشاور منتظمة وفرص لتقديم الملاحظات، مما يضمن جودة أفضل وبيانات أكثر تفصيلاً، مع زيادة المسؤولية واحتمال استخدام نتائج البحث وتوصياته لتوجيه القرارات الخاصة بالبرامج المستقبلية. وقد ركز البحث على الاحتياجات المحددة لمستخدمي النتائج من المعلومات.

شملت المنهجية استعراضاً مكتيباً للاستراتيجيات ووثائق السياسات ذات الصلة وحوالي ٣٥ مقابلة مع مقدمي المعلومات الرئيسيين. ويرد أدناه توضيح للمنهجية المتبعة.

وباستخدام هذا النهج، جرى استقصاء الأسئلة البحثية التالية (انظر الجدول ١).

الجدول ١ قوالب أسئلة البحث

مصادر المعلومات	الأسئلة الثانوية	أسئلة البحث الرئيسية
استعراض مكتبي، مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	إلى أي مدى أدرجت الالتزامات المتعلقة بالسياسات في الاستراتيجيات الإقليمية و/أو القطرية بهدف تنفيذ استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟	ما هي العوامل التمكينية الرئيسية والعوائق عند تحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى حقائق استراتيجية وتشغيلية، ولماذا؟
استعراض مكتبي، مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	إلى أي مدى تطورت هذه الاستراتيجيات إلى خطوات قابلة للتنفيذ على الصعيد الإقليمي/القطري، وما هي النتائج؟	
استعراض مكتبي، مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	ما هي العوائق التي حالت دون تحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى عمليات؟ ما هي الحلول المقترحة لتعزيز التنفيذ؟	
استعراض مكتبي، مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	ما هي العوامل التمكينية الرئيسية والفرص المحتملة لتحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى استجابات بقيادة محلية؟	
استعراض مكتبي، مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	كيف يعرّف أصحاب المصلحة المختلفون المساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية" وما هي مواطن القوة المتصورة للاستجابات الحالية بقيادة محلية؟	ما هو تصور أصحاب المصلحة الرئيسيين للاستجابات بقيادة محلية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحكومة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص)؟
مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	كيف يحدد مختلف أصحاب المصلحة أدوارهم ومسؤولياتهم تجاه استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟	
مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	ما هي أفضل الممارسات الحالية للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية وفقاً لأصحاب المصلحة المختلفين؟	
استعراض مكتبي، مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين	ما هي التوصيات الرئيسية من مختلف أصحاب المصلحة حول تحسين استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟	



٢,٣ أساليب جمع البيانات

تم اتباع الأساليب التالية لجمع البيانات.

١,٢,٣ أساليب جمع البيانات

أجرى فريق الدراسة استعراضاً منتظماً للمؤلفات ذات الصلة والوثائق المتعلقة بالسياسات والتوجيهات التي شاركتها شبكة CALP. كان الهدف من الاستعراض المكتبي هو اكتساب فهم جوهرى للبحوث الموجودة عن نُهج القيادة المحلية، والسياسات والوثائق الاستراتيجية المتعلقة بالمساعدات النقدية والقوائم في المنطقة.

وترد في الملحق ١ قائمة كاملة بالوثائق المستعرضة.

٢,٢,٣ جمع البيانات الأولية

تم جمع البيانات الأولية باستخدام المقابلات الأولية مع ممثلين من شبكة CALP ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة العاملين في مجال المساعدات النقدية والقوائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد مثل الجهات التي تمت مقابلتها سبع دول في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بما فيها العراق والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وتركيا وسوريا واليمن. وترد في الملحق ٣ قائمة كاملة بالمنظمات والبلدان التي تم تمثيلها.

وتم تشكيل لجنة توجيهية بحثية تتألف من أعضاء مجتمع الممارسين الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعني بالمساعدات النقدية والقوائم والاستجابات بقيادة محلية و CALP لتوجيه البحث. وتبادلت هذه اللجنة جهات اتصال رئيسية من جميع أنحاء المنطقة. وقد قامت شبكة CALP واللجنة حينما أمكن بتقديم هؤلاء الأفراد إلى فريق البحث. ومن خلال القوائم المقدمة، اتصل فريق البحث بجميع المهنيين المتاحين ودعاهم للمشاركة في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين. وحيثما كان ذلك مناسباً، استخدم فريق البحث أسلوب أخذ العينات المتزايدة لضم مقدمي معلومات إضافيين.

تم استخدام ثلاثة أدلة أسئلة معيارية شبه منظمة (متوفرة في الملحق ٢) لتيسير النقاش في مقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين. حيث تم تصميم هذه الأدلة بناءً على نوع أصحاب المصلحة الذين تتم مقابلتهم. وشملت هذه الفئات الجهات الفاعلة الدولية، المعروفة هنا كأفراد يمثلون المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) والمهنيين من منظومة الأمم المتحدة (UN)؛ الجهات الفاعلة المحلية التي شملت ممثلين حكوميين، ومحترفين من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، ومقدمي الخدمات المالية الوطنية (FSP)، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (RCRC)؛ والجهات المانحة التي تتميز بتمثيلها في مؤسسات التمويل أو الاتحادات. وتم إجراء المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين باستخدام اللغة الإنجليزية أو العربية بناءً على تفضيلات مقدمي المعلومات.

تم إجراء مقابلات مع ما مجموعه ٣٥ مشارك - ١٩ جهة فاعلة دولية و ١٦ جهة فاعلة محلية (انظر الجدول ٢).

تم جمع البيانات الأولية باستخدام المقابلات الأولية مع ممثلين من شبكة CALP ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة العاملين في مجال المساعدات النقدية والقوائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجدول ٢ جمع البيانات الأولية

المجموع	الجهات الفاعلة المحلية تمثيل المنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية، ومقدمي الخدمات المالية للحليين، والحكومة، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر	الجهات الفاعلة الدولية تمثيل المنظمات غير الحكومية الدولية أو منظومة الأمم المتحدة أو الجهات المانحة الدولية أو مؤسسات التمويل	
١١	٨	٣	العراق
٤	١	٣	الأردن
٤	٣	١	لبنان
٤	٢	٢	الأراضي الفلسطينية المحتلة
٤	٠	٤	سوريا
١	٠	١	تركيا
٤	٢	٢	اليمن
٣	-	٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول متعددة)
٣٥	١٦	١٩	المجموع

٣,٣ التحليل

استخدم فريق البحث نهج تحليل المحتوى وطور بنية ترميز بناءً على الموضوعات الناشئة في البيانات، وقام بترميز البيانات لتبسيط المفاهيم وتحديد العناصر ذات الأهمية من المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومراجعة الوثائق. كما استخدم فريق البحث رموز (Excel) وعمل على جمع البيانات.

أخيرًا، أيد فريق البحث نتائج المراجعة المكتبية بمقابلات مقدمي المعلومات الرئيسيين للتحقق من الاتساق واستخلاص فهم متعمق لاستجابات المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٤,٣ الإطار التحليلي

بهدف إجراء تحليل نقدي للعوائق والفرص الحالية لاستجابات المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية، استخدم فريق البحث إطارًا تحليليًا يسمى Power Cube (غافيتا، ٢٠١٩). يحلل هذا الإطار كيفية تجلي النفوذ في أشكال مختلفة، ويخلق أو يخلق مساحات مختلفة من النفوذ لجهات الفاعلة. وقد تشمل مساحات النفوذ مساحات مغلقة لا يمكن للجهات الفاعلة المحلية الوصول إليها؛ مساحات استضافة، وهي البيئات التي تستضيف فيها الجهات الفاعلة الدولية الجهات الفاعلة المحلية، إلا أن المشاركة تختلف؛ والمساحات المستحوذ عليها، والتي تعترف فيها الجهات الفاعلة المحلية نفسها وتحشد نفسها بشكل فعال. ضمن هذه المساحات، يمكن للنفوذ أن يتخذ عدة أشكال مختلفة:

- **النفوذ المرئي:** أشكال صنع القرار التي يمكن ملاحظتها، مثل السياسات والهيئات التشريعية والمليقيات
- **النفوذ الخفي:** تأثير القضايا بطريقة تعطي الأولوية لمصالح البعض، ولكنها تقلل من قيمة أو تتجاهل مخاوف الجهات الفاعلة الأخرى
- **النفوذ غير المرئي:** استيعاب هيكل النفوذ التي تساهم في تطبيع أوجه اللامساواة باعتبارها الوضع الراهن

سمح تحليل هذه الأبعاد لفريق البحث برسم خريطة للسياق وموازين النفوذ التي تؤثر على تفعيل استجابات المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية. وقد طور فريق البحث توصيات استراتيجية مع وضع موازين النفوذ هذه في الاعتبار.

٤. الغرض من البحث ونطاقه

اعتمد البحث على طريقة أخذ العينات الهادفة وتحديد مقدمي المعلومات الرئيسيين من خلال جهات اتصال شبكة CALP والتوصيات الصادرة عن مجتمع الممارسين المعنيين بالاستجابة بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد ثبتت فائدة هذه الطريقة لجمع المعلومات من قِبل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المفيد للدراسة، مع ذلك، قد لا يكون تم إدراج المنظمات والجهات الفاعلة الأقل دراية بشبكة CALP أو مجتمع الممارسين المعنيين بالاستجابة بقيادة محلية في هذا البحث.

صمم فريق البحث أدوات جمع البيانات بحيث تكون متاحة وشاملة لجميع الجهات الفاعلة المحلية، بينما تمت مقابلة اثنين فقط من الممثلين الحكوميين. في بعض الحالات، كان ذلك بسبب إمكانية الاتصال والتوافر. وفي حال تعذر الوصول إلى المسؤولين الحكوميين، استعاض فريق البحث بالجهات الفاعلة الدولية التي تعمل بشكل مباشر مع نظرائها الوطنيين. كما اتخذ فريق البحث التدابير اللازمة لجعل المقابلات متاحة قدر الإمكان، مثل تعيين مستشار محلي لإجراء المقابلات باللغة العربية. ومع ذلك، فإن موازين النفوذ غير المرئي، مثل الإحجام عن مشاركة الآراء والسياسات مع الجهات الفاعلة الدولية، قد تكون ساهمت أيضًا في تدني مشاركة الجهات الفاعلة المحلية ومحدودية مراجعة السياسات من جانب الوكالات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للاستجابة المستمرة لحالات الطوارئ في أعقاب زلزال كهركان مرعش الذي ضرب تركيا وسوريا، لم تكن الجهات الفاعلة المحلية في كلا البلدين متاحة للمشاركة في هذا البحث. نتيجة لذلك، تمكن فريق البحث من إشراك فرد واحد فقط من تركيا والجهات الفاعلة الدولية في سوريا فقط للحصول على وجهات نظرهم حول المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية.

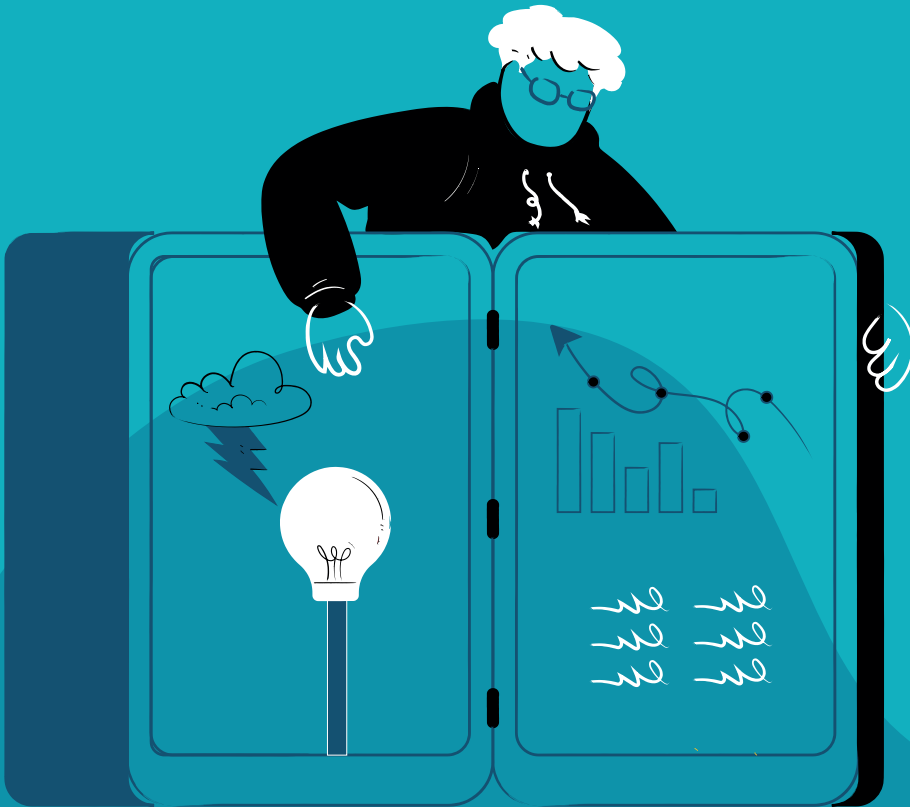
٥. إدارة جودة البيانات

قامت شبكة CALP ولجنة البحث بمراجعة العمليات والنواتج واعتمادها في كل مرحلة من مراحل الاستشارة. وكان فريق البحث يعقد اجتماعات متابعة كل أسبوعين (تقريبًا) لإبلاغ CALP بالتقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها أثناء عملية الإيصال. بالإضافة إلى ذلك، قام فريق شبكة CALP بإعداد مساحة عمل عبر الإنترنت لتسهيل التفاعل ومشاركة المستندات والمراجعة المتزامنة للمستندات والنواتج.

فيما اتبعت منظمة العمل ضد الجوع في المملكة المتحدة (AAH UK) سياسة التقييم الداخلية الخاصة بها لتعزيز الجودة والمساءلة طوال عملية الإيصال، وذلك بما يتماشى مع قواعد ومعايير التقييم الدولية. تستعرض هذه السياسة المبادئ الأساسية التي تتبعها منظمة العمل ضد الجوع في المملكة المتحدة، وهي: الحياد والاستقلالية؛ المصداقية؛ الجدوى؛ الشفافية والمشاركة؛ والمساواة في النوع الاجتماعي.



النتائج



١,٦ كيف يعرّف أصحاب المصلحة المختلفون المساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية" وما هي مواطن القوة المتصورة للاستجابات الحالية بقيادة محلية؟

لا يوجد إجماع حول تعريف المساعدات النقدية والقسائم (CVA) "بقيادة محلية". حيث اتفق معظم المشاركين على أن التمكين المحلي يعني أن تصبح الجهات الفاعلة المحلية مسؤولة عن تصميم أو تنفيذ أو إدارة أو تنسيق برامج النقد أو القسائم. غير أن أصحاب المصلحة المختلفون يختلفون حول الجهات الفاعلة المحلية التي يجب أن تتولى مسؤولية المساعدات النقدية والقسائم. هناك أيضًا اختلاف في الرأي حول هدف المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية والدوافع وراء تفضيل المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. تم تلخيص هذه الاختلافات بين المنظمات الدولية والاتحادات والجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية في الجدول ٣ وتم شرحها بمزيد من التفصيل في الفقرات اللاحقة

الجدول ٣ تعريف المساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية" بالنسبة لـ أصحاب المصلحة
(الجهات الفاعلة الدولية والاتحادات والجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية)

من منظور:	الجهة المحليّة المعرّفة	الأهداف المتصورة	الدوافع
المنظمات الدولية والاتحادات	المنظمات غير الحكومية المحلية الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الموظفون ذوو الجنسيات المحلية العاملون في المنظمات الدولية	شراكة المنظمات غير الحكومية الدولية مع المنظمات غير الحكومية المحلية "تمكين" للمنظمات غير الحكومية المحلية من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية	اتباع التصور التقليدي الوصول إلى المجتمعات والناطق التي يصعب الوصول إليها تحسين جودة البرامج
الجهات المانحة	الحكومات الوطنية المنظمات المحلية غير الحكومية	دمج نظم المساعدات الاجتماعية الموازية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة	الاستدامة تقليل تكلفة تقديم المساعدات للاجئين الابتعاد عن النهج الإنسانية وتدفعات التمويل لتبني نهج الربط. تعزيز القدرة على الصمود
الجهات الفاعلة المحلية	المنظمات غير الحكومية المحلية المنظمات المجتمعية	القدرة على تصميم وتنفيذ وإدارة وتنسيق برامج المساعدات النقدية والقسائم بشكل مستقل عن المنظمات غير الحكومية الدولية استبدال المنظمات غير الحكومية الدولية بإنشاء الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.	تعزيز المساواة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تحسين جودة البرامج

وصف المجتمع الدولي الاستجابة بقيادة محلية بأنها الاستجابات التي تم تطويرها واستخدامها من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو المنظمات غير الحكومية المحلية. فيما عرّف العديد من أصحاب المصلحة الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الدولية والاتحادات، النُهُج المحلية على أنها تلك التي يتم تقديمها من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما رأى أصحاب المصلحة هؤلاء أن التمكين المحلي يعني ضرورة نقل المزيد من مسؤوليات المساعدات النقدية والقسائم إلى الجهات الفاعلة المحلية، في حين يستمر المجتمع الدولي بالتحكم بالمهام المتعلقة بالمساءلة وحماية البيانات والأمن. تم اعتبار التمكين المحلي بأنه نتيجة للشراكات بين هذه المنظمات المحلية والدولية. في حين سلط أفراد آخرون الضوء على النهج الذي تقوده الحكومة، مثل مساعدات الحماية الاجتماعية، كاستجابة محلية. قال أحد موظفي الأمم المتحدة: "أول ما يتبادر إلى ذهني هو الحكومة. الأمر أشبه بالتميز بين الاستجابات التي تقودها الحكومة وتلك التي تقودها المنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن يندرج كلاهما تحت المساعدات النقدية التي تتم بقيادة محلية. وبالمثل، قال أحد موظفي مكتب الشؤون الخارجية والكونولث والتنمية البريطاني (FCDO) في الأردن: "... نعمل دائماً على تعزيز نهج الأنظمة الحكومية بدلاً من العمل على نطاق أصغر والعمل من خلال المنظمات غير الحكومية و/أو المجتمع المدني."

في حين قال أحد موظفي الأمم المتحدة وآخر من منظمة غير حكومية دولية إن **توظيف المزيد من الموظفين المحليين كان حلاً كافيًا لتحقيق المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية**. وعلى حد تعبير أحد المشاركين من منظمة غير حكومية دولية، "لا أرى حقاً أن المنظمات غير الحكومية المحلية هي التي تقود الاستجابة بقدر ما أرى أن هناك أشخاصاً محليين يعملون في النظام". ويشير هذا الوصف إلى أنه يمكن تحقيق المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية على المستوى الفردي، وليس على مستوى المنظمات التي تتولى الوكالات المحلية نفسها القيادة فيها. يؤكد هذا التعريف على قوة القيادة واتخاذ القرار للمنظمات الدولية على عكس التعريفات الأخرى للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.

بالمقارنة مع نظيراتها الدولية، عرّفت المنظمات غير الحكومية المحلية الاستجابة بقيادة محلية على أنها إيصال المساعدات دون الاعتماد على المساعدات طويلة الأمد التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية. وقد عرّفت الجهات الفاعلة المحلية المساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية بأنها نظام مساواة بين أصحاب المصلحة. حيث وصف أحد المشاركين المحلي بأنه "... جهات فاعلة محلية مثلنا تتلقى نفس المنح وتملك نفس القدرات الفنية ونفس المعرفة ونفس المساءلة مثل تلك الموجودة على المستوى الدولي". ومع ذلك، فقد وصفت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية بأنها سطحية لأنها لا تنطوي على تقاسم سلطة اتخاذ القرار. على سبيل المثال، ذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في العراق أن "... المنظمات غير الحكومية الدولية هي التي تقرر طريقة الدفع والمبالغ وأنواع المساعدات النقدية (الحماية، والغذاء، والصحة) بالإضافة إلى معايير الاختبار. بالتالي فهو في الغالب نهج خاضع للسيطرة والقيادة الدولية..."

التصورات المتعلقة بمواطن القوة والضعف

بالنسبة لغالبية المشاركين الدوليين، فإن مواطن قوة التمكين المحلي في مجال المساعدات النقدية والقسائم تفوق أي مواطن ضعف محتملة. حيث لم يكن هناك سوى اثنين من مقدمي المعلومات الدوليين (من بين ١١ مقدم معلومات محتمل) "متشككين بشأن التمكين المحلي" وقد اعترضوا على المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. إن الرغبة في تحسين جودة البرامج (من خلال استخدام مهارات ومعارف الجهات الفاعلة المحلية بشكل أفضل)، أو الاعتراف بأن الشراكة مع المنظمات المحلية (في سياقات مثل سوريا) غالباً ما تكون شرطاً أساسياً للوصول إلى المجتمعات المتضررة من النزاع، تميل إلى أن تكون دافعاً بالنسبة لمؤيدي الاستجابة بقيادة محلية. ومما لا شك فيه، كان هناك بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية الذين لديهم التزام أعمى بالمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. وقد اتفق هؤلاء المشاركون في المقابلات على الحكمة التقليدية القائلة بأن المساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية هي "أمر جيد" ولكنهم لم يتمكنوا من شرح السبب بالتفصيل.

يلخص الجدولان ٤ وه أدناه مواطن القوة والضعف المتصورة في النُهُج المحلية. حيث تسلط مواطن قوة المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية الضوء على الأوقات التي ينبغي فيها للجهات الفاعلة المحلية، بل ويمكنها، أن تمتلك المزيد من النفوذ في استجابات المساعدات النقدية والقسائم، فيما تساهم مواطن الضعف المتصورة في الاستجابات بقيادة محلية في العوائق الحالية التي تعترض التنفيذ (تتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في القسم ٦.٥).

الجدول ٤ مواطن القوة المتصورة للمساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية"



عدد مقدمي المعلومات الرئيسيين الذين ذكروا نقطة القوة هذه:

أصحاب المصلحة الدوليون
المنظمات غير الحكومية
الدولية ووكالات الأمم
المتحدة ومؤسسات التمويل

الجهات المانحة المحلية
المنظمات غير الحكومية،
مقدمو الخدمات المالية،
الحكومة

٣	٣	التزام أطول أمداً
٣	٣	اعتبرت المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية بأنها تتمتع بحضور طويل الأمد مع/داخل مجتمعاتها. يتيح هذا الالتزام للمنظمات المحلية بناء الثقة والمعرفة السياقية الضرورية للمساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية. بينما على عكس ذلك، غالباً ما يُطلب من نظرائها الدوليين مثل المهنيين العاملين في وكالات الأمم المتحدة الانتقال بعد ٢ إلى ٣ سنوات أو نقل برامجهم بسبب أولويات التمويل الجديدة. اعتبر هذا بمثابة عيب مقارنة بالالتزام المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات ومقدمي الخدمات المالية الأصغر. وفي حالات قليلة أخرى، أشار مقدمو المعلومات الرئيسيون إلى أن تنقل المهنيين الدوليين يسمح لهم ببناء الخبرة على المستوى العالمي، وهو ما كان يعتبر أكثر فائدة من التواجد طويل الأمد في مجتمع ما.
٠	٥	أكثر استدامة
٠	٥	اعتبر أصحاب المصلحة الدوليون أن برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات أكثر استدامة من برامج المساعدات الاجتماعية الإنسانية المعمول بها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبالنسبة للجهات المانحة، تمكّن هذه الاستجابات التي تقودها الحكومة المجتمع الدولي من دعم نهج الربط بين العمل الإنساني والتطوير والسلام (HDP) على المدى الطويل. بينما اقترح مهنيون آخرون من المنظمات غير الحكومية الدولية أن المساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية يمكن أن تدعم أيضاً عمليات الانتقال من الأزمات الجديدة إلى الأزمات طويلة الأمد. إذا شاركت الجهات الفاعلة المحلية في بداية الأزمات، فيمكنها الاستمرار في دعم المجتمع مع تقليل أصحاب المصلحة الدوليين لمشاركتهم.
٩	٨	فهم سياقي أكبر
٩	٨	افتراض أصحاب المصلحة على جميع المستويات أن المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات تحظى بفهم معزز لاحتياجات المجتمعات. بالتالي فإن الفهم الثقافي والالتزامات طويلة الأمد تجاه المجتمعات والثقة المكتسبة عبر سنوات من التواجد فيها قد يسمح للجهات الفاعلة المحلية ببناء معرفة أكبر بمواطني الضعف المجتمعية. ومع ذلك، أشار عدد قليل من المشاركين الدوليين إلى أن هذه العوامل يمكن أن تؤدي أيضاً إلى التحيز والمحسوبية، خاصة نتيجة للتراعات القائمة في الدول. تتم مناقشة هذا باعتباره أحد مواطن الضعف أدناه.
٩	٧	وصول معزز
٩	٧	في بعض سياقات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُسمح فقط للمنظمات غير الحكومية المحلية بالوصول إلى مواقع معينة، وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية والتي لا تتمكن المنظمات غير الحكومية الدولية عادة من تنفيذ البرامج فيها إلا من خلال الشراكات المحلية. طرح مقدمو المعلومات الدوليين والمحليون ذلك كميزة رئيسية لبرامج المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.
١	٠	حواجز لغوية محدودة
١	٠	اقترحت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية بأنه يمكن استغلال معرفتها باللهاجات المحلية لبناء علاقاتها وثقتها مع المجتمعات المحلية. وأشارت هذه الجهات الفاعلة المحلية أن المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة تعمل غالباً باللغة الإنجليزية، حتى لو كان بعض موظفيها مواطنين.

٦	٣	<p>الثقة</p> <p>بشكل عام، يعتقد الأشخاص الدوليون والمحليون الذين تمت مقابلتهم أن المجتمعات والحكومات تميل أكثر لأن تتق بالمنظمات غير الحكومية المحلية، خاصة في سياقات النزاع. فقد رأى ممثل من المنظمات غير الحكومية المحلية أن هذا هو أحد أعظم مواطن القوة لديهم وسبباً للترويج للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي تقييم السياق للتأكد من عدم تحمّل الموظفين المحليين للمخاطر ببساطة دون اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة.</p>
٤	٣	<p>الكفاءة من حيث التكلفة</p> <p>افتراض أصحاب المصلحة الدوليون والمحليون أنه يترتب على المنظمات غير الحكومية المحلية تكاليف عامة أقل مقارنة بوكالات الأمم المتحدة، وبالتالي فإن باستطاعتها تقديم المساعدات النقدية والقسائم بكفاءة أكبر من حيث التكلفة. فيما ذكرت المنظمات غير الحكومية المحلية أن رواتب موظفيها أقل من نظرائها الدوليين، في حين أشارت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أن الأموال التي تبقى لدى مقر الأمم المتحدة لا تزال مرتفعة بلا مبرر. يعتقد أحد ممثلي الأمم المتحدة أن الاستجابة بقيادة محلية كانت "تعود بمرود مالي أكبر". ومع ذلك، أشار كل من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية المحلية الأخرى إلى عدم كفاية بنود الميزانية الحالية المخصصة للمنظمات غير الحكومية المحلية لتلبية احتياجاتها التشغيلية الحالية. لذا يدعو العديد من أصحاب المصلحة إلى زيادة الموارد المالية الإدارية للمنظمات غير الحكومية المحلية، مما قد يؤثر على كفاءة التكلفة المتصورة إذا تم تقديمها.</p>

الجدول ٥ مواطن الضعف المتصورة للمساعدات النقدية والقسائم "بقيادة محلية"

عدد مقدمي المعلومات الرئيسيين الذي ذكروا نقطة الضعف هذه:

الجهات المانحة المحلية
للنظمات غير الحكومية، مقدمو
الخدمات المالية الحكومية

أصحاب المصلحة الدوليون
للنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات
الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل



تدني القدرة التشغيلية

٤

٧

قد برز موضوعان فيما يتعلق بالقدرة التشغيلية للجهات الفاعلة المحلية:

١. عدم كفاية "أنظمة الدعم" (مثل قدرات الموارد البشرية، والإدارات المالية الكافية، وتكنولوجيا المعلومات)
٢. نقص الموارد المالية والزمنية مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وقد حافظ المجتمع الدولي على تحكمه بمعظم عمليات اتخاذ القرار والمساءلة، مع اعتبار هذا الضعف هو الأساس المنطقي المزعوم. وللحد من هذا الضعف، دعا مقدمو المعلومات المحليون نظرائهم الدوليين إلى تقديم التعزيز للنظم والموارد المالية لسد الثغرات التشغيلية.

نقص المعرفة الفنية أو الأكاديمية

٣

٢

كان من الشائع اعتقاد أن الموظفين داخل المنظمات المحلية والحكومات الوطنية يفتقرون إلى الخبرة الفنية أو الأكاديمية. وكان هذا هو الحال بشكل خاص في دول مثل العراق أو سوريا التي شهدت انخفاضاً في عدد الخريجين (أو "هجرة الأدمغة"). إضافة إلى ذلك، فإن تحسين الأجور والظروف في المنظمات الدولية قد يجذب موظفين ذوي كفاءة عالية. وقد اكتسبت الجهات الفاعلة الدولية والمحلية هذا التصور، مما عزز الأفضلية المفترضة للمهنيين الدوليين.

<p>٢</p>	<p>٠</p>	<p>تدني القدرة أو الرغبة في مساعدة اللاجئين</p> <p>كان يُعتقد عادةً أن حكومات البلدان المضيفة تعطي الأولوية لاحتياجات المجتمع المضيف على حساب اللاجئين، بالتالي فإن هذا الرأي يساهم في انعدام ثقة المجتمع الدولي في الهيئات الحكومية.</p>
<p>١</p>	<p>٢</p>	<p>عدم القدرة على العمل على نطاق واسع</p> <p>لاحظ بعض المشاركين وجود توتر بين الالتزامات بتوسيع والتمكين المحلي للمساعدات النقدية والقسائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد صرح أحد المشاركين، "... هناك الكثير من الالتزامات بشأن زيادة المساعدات النقدية والقسائم، وتقليل عدد الجهات الفاعلة، وزيادة حجم التدخلات، مما لا يتفق مع نهج التمكين المحلي. ليس من الواقعي أن أعطي مشروعًا بمليون دولار لأي منظمة محلية أراها". وهذا التصور والرغبة في التوسع يبرران الوجود المستمر للمجتمع الدولي.</p>
<p>٠</p>	<p>٢</p>	<p>تحديات التنسيق</p> <p>توقع بعض المشاركين وجود تحديات أكبر في التنسيق، ترتبط بالعديد من المنظمات غير الحكومية المحلية الصغيرة التي تقوم بإيصال المساعدات النقدية والقسائم، على عكس نماذج الشراكة الاعتيادية التي تعطي الأولوية للعمل حصريًا مع وكالات الأمم المتحدة، أو منظمة غير حكومية محلية كبيرة واحدة مثل الجمعية الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.</p>
<p>١</p>	<p>٢</p>	<p>تحديات البيانات</p> <p>تحتفظ هيئات الأمم المتحدة عادة بقواعد بيانات المشاركين فيما يخص برامج المساعدات النقدية والقسائم في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث أشار اثنان من أصحاب المصلحة الدوليين ومنظمة غير حكومية محلية إلى أن هذا يرجع إلى تحديات الحماية والمخاطر المرتبطة بمشاركة بيانات المساعدات النقدية والقسائم مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومقدمي الخدمات المالية والحكومات. علاوة على ذلك، تدعم ملكية البيانات مركزية الوكالات الدولية داخل النظام الإنساني في العديد من السياقات، مما يؤدي إلى التقليل من مكانة المنظمات غير الحكومية المحلية باعتبارها جهات فاعلة ثانوية. وقد وصف أحد المشاركين كيف حدث ذلك في لبنان: "... تقود المفوضية الاستجابة النقدية للاجئين، وباعتبارها مالكة لتلك البيانات... أي شخص يريد تقديم دعم نقدي للاجئين، على سبيل المثال، سيتعين عليه التنسيق مع المفوضية للحصول على البيانات ومطابقتها لتجنب الازدواجية وما إلى ذلك... إن امتلاك المنظمات غير الحكومية لتلك البيانات سيشكل تحديًا في حد ذاته، وبدون ذلك سيكون من الصعب رؤيتها تقود عملية الاستجابة.</p>
<p>٠</p>	<p>٦</p>	<p>الثقة والمحسوبية</p> <p>رأى أصحاب المصلحة الدوليين، بما فيهم الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، أن الموظفين المحليين هم أكثر ميلًا لتلبية احتياجات أسرهم وأصدقائهم بدلاً من خدمة المجتمع الأوسع. كما كان يُنظر إلى التصورات السلبية للانتماء السياسي أو المحسوبية أو أي أنواع أخرى من التحيز على أنها تؤثر على مصداقية المنظمات غير الحكومية المحلية ومقدمي الخدمات المالية والوكالات الحكومية.</p>
<p>٠</p>	<p>١</p>	<p>القصور الذاتي</p> <p>في بعض الأزمات التي طال أمدها، اتهمت المنظمات غير الحكومية المحلية بالدفاع عن الوضع الراهن والانغلاق عن الخبرات الخارجية. وعلى حد تعبير أحد المشاركين: "... الناس شديدو الانطوائية في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهم لا يعرفون سوى القليل جدًا عن طريقة معالجة الأمور في الخارج وهم أقل انفتاحًا على الأفكار القادمة من أي جهة أخرى، بينما يكون من الأسهل بالنسبة لوكالة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية أن تنقل هذه الأفكار من الوكالة المحلية".</p>

٢,٦ كيف يحدد مختلف أصحاب المصلحة أدوارهم ومسؤولياتهم تجاه استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟

تم سؤال المشاركين عن كيفية ارتباط أدوارهم ومسؤولياتهم بالمساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية. تدرك الجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المسؤولية في قيادة وتوجيه المساعدات النقدية والقسائم حتى مع توزيع المزيد من الأدوار على الجهات الفاعلة المحلية. فضمن السياسات التنظيمية والمقالات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، تمثلت مسؤوليات الجهات الفاعلة الدولية في مجال المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في "الدعم" أو "المواءمة" أو "الشراكة" أو "التعاون" مع الجهات الفاعلة المحلية، كما هو موضح في الجدول ٦ أدناه. حيث تم وصف الجهات الفاعلة الدولية في كثير من الأحيان بأنها جهات فاعلة أكثر دراية بالمساعدات النقدية والقسائم مما يعزز دورها في صنع القرار. وقد كان ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية يأملون في الحصول تولى المزيد من المناصب القيادية ولكنهم يشعرون حاليًا بأن مناصبهم وخبراتهم تعزز دورهم باعتبارهم 'مقدمي خدمات'. وفي حين تثبت الجهات الفاعلة المحلية قدراتها القيادية وخبراتها في مجال المساعدات النقدية والقسائم في مختلف البرامج، إلا أن هذه التصورات يمكن أن تصبح متجسدة وتديم اختلال توازن النفوذ الحالي بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية. يؤثر هذا التسلسل الهرمي غير المرئي بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية على توسيع الاستجابة بقيادة محلية، كما تمت مناقشته بمزيد من التفصيل في القسم ٦,٥.

الجدول ٦ أدوار ومسؤوليات ثلاث جهات فاعلة دولية تمت معاينتها فيما يتعلق بتنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية

جهات فاعلة محلية	وثائق استراتيجيات	الأدوار والمسؤوليات في مجال المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية
المديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية (ECHO)	نهج الجهات المانحة المشترك لبرمجة المساعدات النقدية الإنسانية (٢٠١٩)	ربط ومواءمة الآليات الوطنية، تحديداً نظم الحماية الاجتماعية، مع برامج المساعدات النقدية الإنسانية. الاعتراف بقيمة تنوع الجهات الفاعلة في برامج المساعدات النقدية، إلى جانب دعم تطوير نظم متماسكة وتُهج مشتركة.
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	سياسة المفوضية بشأن التدخلات النقدية (٢٠٢٢-٢٠٢٦)	"التعاون مع أصحاب المصلحة في التخطيط للتدخلات النقدي وتنفيذها من خلال العمل بشكل وثيق مع الحكومات، وبناء وتعزيز الشراكات والتحالفات الاستراتيجية، بما في ذلك مع الوكالات الشقيقة والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المعنيين والقطاع الخاص. وستقوم المفوضية بالدعوة إلى تنفيذ التدخلات النقدية وتنسيقها وتنفيذها من خلال نهج مساعدات نقدية تعاونية مع الشركاء تتسم بالاتساق وتتجنب الازدواجية وتستطيع الاستفادة من النظم الوطنية بكل الطرق الممكنة بغية الانتقال إلى نهج مستدامة في مراحل ما بعد الطوارئ. وسيكون التعاون مع الشركاء المحليين في صميم التنفيذ." (الهدف ٤)
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر: المساعدات النقدية والقسائم، خارطة الطريق الإقليمية (٢٠٢٢-٢٠٢٣)	التركيز على الاستجابات المحلية من خلال إعطاء الأولوية لبناء القدرات وتطوير مجموعات إقليمية من الخبراء داخل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ضمان زيادة استخدام المساعدات النقدية والقسائم داخل المجتمعات الوطنية. تعزيز التنسيق والشراكة بين الجمعيات الوطنية ومقدمي الخدمات المالية المحليين.

٣,٦ إلى أي مدى أُدرجت الالتزامات المتعلقة بالسياسات في الاستراتيجيات الإقليمية و/أو القطرية بهدف تنفيذ استجابات المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

على الصعيد العالمي، يعتبر ميثاق التغيير (٢٠٢٣) بمثابة وثيقة توجيهية للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية للدفع عملياً بالالتزامات وإجراءاتها في مجال الإغاثة الإنسانية باستخدام نهج بقيادة محلية. وقد قامت أكثر من ٥١٠ منظمة وطنية ومحلية بما فيها أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتوقيع على هذا الميثاق. فهو ينشئ خطوات واضحة وقابلة للرصد يمكن للقطاع الإنساني اتخاذها لتحسين الاستجابات بقيادة محلية. وبشكل هذا الالتزام مثلاً للالتزام القطاعي الذي تقوده الوكالات المحلية نفسها، إلا أن المجتمع الدولي ما زال يتجاهل هذا الميثاق إلى حد كبير. حيث وقعت عليه ٣٩ منظمة دولية فقط، لا تنتمي أي منها إلى وكالات الأمم المتحدة.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تزال الالتزامات المتعلقة بالسياسات التي تركز على استجابات المساعدات النقدية والقوائم بقيادة محلية متنوعة. حيث أفاد أفراد من وكالات الأمم المتحدة أنهم يستعينون بسياسات عالمية لتوجيه برامجهم مثل سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التدخلات النقدية (UNHCR)، (٢٠٢٢)، والتي تتضمن تحديد أولويات نهج القيادة محلية. ذكرت الجهات الفاعلة في المنظمات غير الحكومية الدولية "نموذج تنسيق المساعدات النقدية الجديد" (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، (٢٠٢٢) كوثيقة توجيهية تستخدم لدعم جهود التمكين المحلي. وتؤكد العديد من برامج العمل الوطنية، مثل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، على مواءمة البرامج النقدية مع المساعدات الاجتماعية. بينما أشار مقدمو المعلومات الرئيسيون الآخرون أنه كان مرجحاً بدرجة أكبر أن يكون لدى فرق التنسيق استراتيجيات متعلقة بالاستجابة بقيادة محلية، مثل التوجيهات بشأن زيادة مشاركة هذه الجهات الفاعلة أو ضمان تخصيص منصب قيادي لأصحاب المصلحة المحليين. في المقابلات، أفادت المديرية العامة للحماية المدنية الأوروبية وعمليات المساعدات الإنسانية (ECHO) ومنظمة الأشخاص في حاجة (PIN) بأن منطقتيها تعملان على تطوير توجيهات واضحة في العام ٢٠٢٣. ومع ذلك، أفاد معظم أصحاب المصلحة أن منظماتهم ليس لديها سياسة مخصصة للاستجابات بقيادة محلية.

شعرت الجهات الفاعلة المحلية بأن التزامات المجتمع الدولي تجاه الاستجابة بقيادة محلية لا تزال شكلية. فقد ذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في العراق أنه "لا توجد سياسة أو استراتيجية مخصصة للتمكين المحلي في العراق، وإنما هي ظرفية ومدفوعة بالسباق". إن العوائق الجغرافية والأوضاع الأمنية المعقدة هي التي تدفع الشراكات الحالية مع المنظمات المحلية. ومع تحسن الوضع الأمني، تشهد هذه الجهات الفاعلة المحلية تدفقاً في تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية وانخفاً في الشراكات. لقد لاحظ أصحاب المصلحة هؤلاء تحفيزاً محدوداً من قبل المجتمع الدولي لإحداث تغيير حقيقي نحو التمكين المحلي.

يشير الافتقار إلى السياسات والتوجيهات الواضحة بشأن الاستجابات بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إجماع وتردد في الالتزام بإحداث تغيير جذري نحو التمكين المحلي. وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات التنظيمية لا تعني بالضرورة اتخاذ الإجراءات (كما سنناقش في القسم التالي)، إلا أن الالتزامات يمكنها أن تحمّل المجتمع الدولي مسؤولية تمكين الجهات الفاعلة المحلية في هذا القطاع. فبدون وجود توجيهات واضحة، سيبقى المجتمع الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الوضع الراهن لنماذج الشراكة القائمة وقيادة المساعدات النقدية والقوائم بتدخل قليل من جهة الجهات الفاعلة المحلية.

شعرت الجهات الفاعلة المحلية بأن
التزامات المجتمع الدولي تجاه الاستجابة
بقيادة محلية لا تزال شكلية

٤,٦ إلى أي مدى تطورت هذه الاستراتيجيات إلى خطوات قابلة للتنفيذ على الصعيد الإقليمي/القطري، وماذا كانت النتائج؟

ذكر العديد من المشاركين الدوليين إلى أن منظماتهم تعمل على زيادة قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية. تقوم منظمة الأشخاص المحتاجين (PIN) بتجربة منصة تسمى "المجتمع المدني الآن (CSN)" في نيبال لزيادة إمكانية الوصول إلى التوجيه والموارد المتعلقة بمتطلبات المشاريع الدولية. فيما تعمل منظمات دولية أخرى على تعزيز النظم المحلية من خلال التوجيه والانتداب والتدريب الوظيفي للموظفين المحليين. فعلى سبيل المثال، استعان برنامج الأغذية العالمي (WFP) بمستشار شركات ليكون بمثابة كجهة اتصال للمنظمات غير الحكومية المحلية ويوجهها من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات ومتطلبات النظام. غير أن إجراءات تعزيز هذه النظم لا تزال غير كافية. وذكرت إحدى الجهات الفاعلة المحلية أن "التمكين المحلي يركز حتى الآن على تدريب المنظمات غير الحكومية المحلية وتعزيز قدراتها، ولكن ليس على تعزيز وتحسين نظمها وسياساتها الداخلية وتحسين هيكلها التنظيمية". كما توفر الاستراتيجيات الحالية معلومات للمنظمات غير الحكومية المحلية عن العمليات التشغيلية ولكنها لا تصدى للعوائق المالية والإدارية التي تحول دون وضع نظم قوية. نتيجة لذلك، تبدو هذه الأساليب رمزية.

أبلغ أعضاء الفرق العاملة الدوليون أن هيئاتهم التنسيقية قد اتخذت خطوات لوضع سياسات ولغة شاملة للجهات الفاعلة المحلية. حيث وصف أصحاب المصلحة الدوليون فرق التنسيق بأنها بمثابة مساحة لزيادة الانخراط والتعاون الاستراتيجيين مع الشركاء المحليين. في العراق، وُضعت 'منصة تنسيق الحلول الدائمة' لتشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية على تولي أدوار نشطة في فريق العمل الفني. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذكرت منظمة غير حكومية محلية أن وجود فرق عمل معنية بالنقد ومجموعة معنية بالحماية قد "وفر منبرا جيدا للتواصل وإشراك الجهات الفاعلة المحلية، وطريقة لجمع ملاحظاتها ومشاركاتها فيما يتعلق بالمساعدات النقدية والقسائم. وتحتاج فرق العمل في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى عقد اجتماعات وورشات عمل باللغة العربية. بيد أن عدداً من المنظمات غير الحكومية المحلية وعدد قليل من الجهات الفاعلة الدولية من المنظمات غير الحكومية تشير إلى أن المشاركة في هذه الفرق التعاونية لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً وليس فرصة لإحراز التقدم.

كما لا تزال الالتزامات بمواءمة المساعدات النقدية والقسائم الدولية مع نظم الحماية الاجتماعية محدودة. فقد لاحظت عدة جهات فاعلة أن النهج الدولية للمساعدات النقدية والقسائم موجودة بالتوازي مع المبادرات المحلية وليس بالتعاون معها. وعندما سئل مكتب الشؤون الإنسانية عن الخطوات المتخذة للوفاء 'بنهج الجهات المانحة المشترك'، أشار إلى أنها لا تزال في "بداية الطريق نحو تحقيق نهج أكثر نمطياً... مواءمة التحويلات النقدية الإنسانية مع النظام الحكومي".

على الرغم من وضع مؤسسات التمويل للاستجابة المحلية في صلب أولوياتها، إلا أن قلة من المؤسسات قد وضعت متطلبات للتمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية. حيث ذكرت الجهات الفاعلة الدولية العاملة في غزة أنها لاحظت أن المزيد من مؤسسات التمويل، مثل الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، والمكتب الأوروبي للشؤون الإنسانية (ECHO)، تشترط تقديم مؤشرات عن النسبة المئوية للتمويل المقدم إلى الشركاء المحليين. ومع ذلك، لم يلاحظ أي تغييرات في مخصصات التمويل للشركاء المحليين. في عام ٢٠١٩، تم الإبلاغ عن قيام ثلاثة صناديق مشتركة قطرية (CBFPs) بما في ذلك الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة والصندوق الإنساني السوري عبر الحدود (SCHF) وصندوق التمويل الإنساني لليمن (YHF) بتخصيص أكثر من ٢٥٪ من تمويلها للجهات الفاعلة المحلية (كليمنتس، ٢٠٢١). ومع ذلك، لا تزال فرص التمويل هذه منخفضة مقارنة بالميزانية القطاعية الإنسانية العالمية. فمع ذهاب ١,٧٪ فقط من الميزانية الدولية للجهات الفاعلة المحلية في عام ٢٠٢١، انخفض التمويل لهؤلاء أصحاب المصلحة الوطنيين بشكل كبير عن عام ٢٠٢٠، حيث تم تخصيص ٤,٧٪ من التمويل الدولي للمنظمات المحلية (ميتكالف-هوغ وآخرون، ٢٠٢١). ولا يزال وصول المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية إلى فرص التمويل المباشر في السنوات الخمس الماضية غير كافٍ.

٥,٦ ما هي أفضل الممارسات الحالية للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية وفقاً لأصحاب المصلحة المختلفين؟

على الرغم من أن الإجراءات المتعلقة بالمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية تظل متنوعة ومحدودة مقارنة بالاهتمام الملحوظ بالالتزامات السياسية، إلا أنه قد تم تحديد ثلاثة أمثلة لأفضل الممارسات في هذا البحث. وكما هو ملخص في الجدول ٧ وبعده، زعم بأن برنامج استدامة ++ في الأردن مثال مثير على الاستجابة بقيادة محلية والتي تجمع القيادة المحلية بالاهتمام الدولي بربط المساعدات النقدية والقسائم بالحماية الاجتماعية. في المقابل، اعتبر تعزيز النظم ناجحاً في العراق من خلال لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC) واتحاد المساعدات النقدية في الأسواق الناشئة (CARMA) في سوريا.

الجدول ٧ ملخص المجالات المحددة لأفضل الممارسات في مجال المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية

الممارسة الفضلى	نوع الاستجابة المنفذة بقيادة محلية	مساحات النفوذ	مثال
ربط نظم المساعدات النقدية والقسائم والحماية الاجتماعية	بقيادة الحكومة	دعم نظم الحماية الاجتماعية المحلية لتمكين الحكومات المحلية من الحصول على مساحات في تصميم وتقديم المساعدات النقدية والقسائم.	١ برنامج استدامة ++ في الأردن
تحسين أنظمة التشغيل المحلية ونقل مسؤولية المساعدات النقدية والقسائم إلى المنظمات المحلية	بقيادة المنظمات غير الحكومية المحلية	هناك أمثلة على منظمات غير حكومية محلية تحظى بمساحة قيادية في مجال المساعدات النقدية والقسائم، وجهات فاعلة دولية تقدم لها الدعم الفني.	٢ شراكة لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC) مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) في العراق ٣ اتحاد المساعدات النقدية في الأسواق الناشئة (CARMA) في سوريا

يوضح برنامج استدامة ++ كيف يمكن لعلمليات الربط بين المساعدات النقدية والقسائم ونظم الحماية الاجتماعية أن تخلق مساحة للمساعدات النقدية بقيادة الحكومة. إن نظام الحماية الاجتماعية القائم على المساهمة الذي تنفذه الحكومة الأردنية ومنظمة العمل الدولية والمفوضية متاح لكل من اللاجئين والمجتمع المضيف المسجلين كعاملين في الاقتصاد الرسمي. أما فيما يتعلق بمكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية البريطاني، فيوضح برنامج استدامة ++ كيف يمكن لبرنامج المساعدات النقدية والقسائم الذي تقوده الحكومة الانتقال من المساعدات النقدية الطارئة إلى نظام حماية اجتماعية يعتمد على ذاته. وقد اعتُبر هذا مثلاً إيجابياً على نهج التدرج والترابط في المساعدات النقدية والقسائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن هذا البرنامج ما زال ينطوي على القيود. فالاعتماد على نظم الحماية الاجتماعية المماثلة لهذا النظام يهدد الدعم الإضافي الذي تحتاجه الفئات السكانية الضعيفة، كمعظم اللاجئين غير المؤهلين للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هذا مثلاً على المساعدات النقدية والقسائم التي تقودها الحكومة، إلا أن ممارسات المساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية لا بد أن تعكس أيضاً أهمية الجهات الفاعلة المحلية الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات المالية.

بفضل وجود أنظمة وإجراءات تشغيل محسنة، نجحت منظمتان غير حكوميتين محليتين في قيادة استجابات المساعدات النقدية والقسائم في العراق وسوريا. صرحت لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC)، وهي منظمة غير حكومية محلية تم تشكيلها في العراق، "... أفضل الأمثلة على المساعدات النقدية والقسائم هي عندما تكون هناك منظمة غير حكومية محلية تقود المشروع بأكمله، مع وجود منظمة غير حكومية دولية كمستشار لها. ولهذا السبب كنا محظوظين بما يكفي بوجود خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) معنا... فوجود مستشار يطمئن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ويمنحنا دفعة إلى الأمام مفادها أننا إذا سلكنا هذا الطريق ولم نعرف كيف نتعامل مع موقف معين، فلدينا شخص ما نرجع إليه." قدمت خدمات الإغاثة الكاثوليكية الدعم للجنة عنكاوا الإنسانية والتي تضمنت التوجيهات المتعلقة بالتمويل وعمليات الشراء. وتابعت هذه الجهة الفاعلة قائلة "... بات بإمكاننا (لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC)) أن نعمل بشكل مستقل الآن. لجنة عنكاوا الإنسانية هي منظمة غير حكومية حديثة جداً، فقد تأسسنا في عام ٢٠٢٠... وأمضينا أول ١٢ إلى ١٨ شهرًا في بناء جميع السياسات والإجراءات والأنظمة وكل شيء آخر والذي تلقينا خلاله الدعم من خدمات الإغاثة الكاثوليكية، والآن نعتقد أننا موجودون بالفعل كمنظمة غير حكومية محلية ومشروعنا القادم مع (USAID) يركز على سبل العيش وسنقوم بتقديمه بدون شريك دولي".

وفي مثال شبيه، تعاون اتحاد المساعدات النقدية في الأسواق الناشئة (CARMA) في سوريا مع المنظمات الدينية لبناء المعرفة الفنية للمساعدات النقدية والقسائم للمنظمات غير الحكومية المحلية وتطوير الأنظمة. تولت هذه المنظمات غير الحكومية المحلية فيما بعد مسؤولية التصميم والإيصال بكفاءة تكاليف أعلى من المنظمات غير الحكومية الدولية في الاتحاد. واليوم تواصل هذه الجهات الفاعلة الدولية تقديم الدعم الفني المرتبط بحماية البيانات وأمنها عند الحاجة. وعبر سنوات عديدة من الشراكة، أشار المشاركون الدوليون إلى أن تحقيق هذا التحول في النفوذ كان نتيجة لارتباط قوي وإقامة علاقات مع هؤلاء الشركاء المحليين.

أثبتت لجنة عنكاوا الإنسانية و CARMA وجود شراكات عادلة تسلط الضوء على خطوة نحو مزيد من الاستجابة بقيادة محلية. وقد مُنحت لجنة عنكاوا الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المحلية في CARMA الثقة والمسؤولية والمساحة الكاملة لممارسة النفوذ في مجال المساعدات النقدية والقسائم. ومع ذلك، فهذه ليست سوى خطوة صغيرة نحو التحول الشامل في إطار المساعدات النقدية وإيصالها. في هذه الأمثلة، لا تزال الجهات الفاعلة الدولية تواصل الإشراف بشكل كبير على مشاريع المساعدات النقدية والقسائم.

٦,٦ ما هي العوائق التي حالت دون تحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى عمليات؟

حددت الجهات الفاعلة المحلية والدولية على حد سواء نظام التمويل والمعايير الدولية باعتبارها العوائق الأساسية التي تحول دون تنفيذ استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. حيث تتمتع المؤسسات المالية بمعايير عالية من المساءلة وحماية البيانات والشفافية، وغالبًا ما تقيد التمويل المباشر لأصحاب المصلحة المحليين. يُنظر إلى هذه التدابير على أنها تدابير لإدارة المخاطر لضمان وصول أموال دافعي الضرائب إلى أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين مع الالتزام بالقوانين المالية الدولية، واللائحة العامة لحماية البيانات، والحياد السياسي. وللوصول إلى مصادر التمويل هذه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركاء الدوليين، يتعين على الجهات الفاعلة المحلية إثبات نظم الامتثال والمساءلة.

على الرغم من أهمية هذه الأشكال من إدارة المخاطر للمساءلة، إلا أن هذا النموذج يؤكد بشكل مبالغ فيه على الإبلاغ الموحد الأمثل (كابوت فينتون وبونجراتز، ٢٠٢١) ولا يجسد بدقة قدرات المنظمات المحلية. وقد أعربت جهتان فاعلتان محليتان في اليمن عن إحباطهما من أنهما تواجهان قيوداً في الإبلاغ عن بياناتهما الخاصة في شراكتهما مع وكالات الأمم المتحدة، مثل عدد الأشخاص المتضررين الذين يتلقون المساعدات النقدية، بسبب الخوف من ازدواجية البيانات. نتيجة لذلك، شعرت هذه المنظمة أنها لا تستطيع تصوير تجربتها ونجاحها بدقة.

بفضل وجود أنظمة وإجراءات تشغيل محسنة،
نجحت منظمتان غير حكوميتين محليتين في قيادة
استجابات المساعدات النقدية والقسائم في العراق وسوريا

صرح أحد مقدمي الخدمات المالية المحليين قائلاً "هناك موارد محدودة ووقت طويل تحتاج خلاله أن تثبت سجل إنجازاتك. إنه أمر محبط للغاية". كما زعمت منظمة غير حكومية محلية من العراق أنها حتى عندما قامت بوضع إجراءات لمتطلبات المساءلة الدولية، فإن شريكها الدولي لم يعيد تفويض أي سلطة لها لاتخاذ القرار.

تستمر العديد من المؤسسات المالية في حظر التمويل المباشر والعاقل للمنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات. حيث صرحت المنظمات المحلية أنه حتى في المناطق التي تعمل فيها لأكثر من عقد من الزمن، لا تستطيع الوصول إلى (ECHO) أو الأموال الصغيرة من وكالات المملكة المتحدة. وقد أفادت إحدى الجهات الفاعلة من (ECHO) بأنه "استناداً إلى إطارنا القانوني، لا تستطيع المديرية العامة لـ (ECHO) توفير التمويل المباشر للشركاء الوطنيين أو المجتمع المدني". وقالت إحدى الجهات الفاعلة الدولية من الأراضي الفلسطينية المحتلة "ما المرونة التي نمتلكها لتمويلهم فعلياً؟ يعد هذا واحداً من العوائق الرئيسية التي مواجهها. حيث أن الجهات المانحة، بسبب أنظمتها الداخلية، تمنعنا من إيصال الأموال مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية." يتم تقييد الوصول إلى الأموال المباشرة بشكل أكبر في السياقات التي لا توجد بها أنظمة مصرفية آمنة. على سبيل المثال، في شمال شرق سوريا، يجب على الجهات الفاعلة المحلية الاعتماد على المنظمات الدولية التي تستطيع الوصول إلى مواردها المالية من خلال مكاتبها في المناطق الحدودية مثل تركيا. ونتيجة لذلك، تظل آليات التمويل الدولية بمثابة مساحة مغلقة، مما يمنع معظم الجهات الفاعلة المحلية من الوصول إلى الأموال اللازمة لقيادة المشاريع.

كما تم وصف نظام التمويل بأنه بمثابة "سوق" تكون المنظمات الدولية مدفوعة فيه للحفاظ على ميزة تنافسية لتواصل التحكم بالتدفقات المالية. يعطي النموذج الإنساني الحالي الأولوية للمنظمات التي يمكنها توفير "مركز متكامل" للبرمجة. ونتيجة لذلك، تسيطر المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة ومنظومة الأمم المتحدة على معظم فرص التمويل (كابوت فينتون وبونجرانز، ٢٠٢١). وفي المناطق التي كان فيها نقص التمويل حاداً بشكل خاص، مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة، قالت الجهات الفاعلة المحلية إن الندرة العامة في أموال المساعدات، وخاصة المنظمات المحلية المحرومة، هو نتيجة لاحتكار الجهات الفاعلة الدولية الكميات الصغيرة من التمويل المتاح. وقالت إحدى الجهات الفاعلة المحلية إن المجتمع الدولي "لا يريد التكيف لأن التمويل قد يذهب إلى آخرين، وليس إليهم. لذلك، يريدون التحكم بتدفق التمويل إلى البلاد". بالإضافة إلى ذلك، مع قياس النجاح في كثير من الأحيان من حيث قابلية التوسع في برامج المساعدات النقدية والقسائم، وكمية الأموال المتوفرة، قد تتردد المنظمات غير الحكومية الدولية في نقل الموارد إلى المنظمات غير الحكومية المحلية أو تجربة نهج مبتكرة جديدة، مما يثبط التعاون وإعادة توجيه الأموال إلى الشركاء المحليين مما قد يؤدي إلى تقليل الموارد المالية المتاحة للمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة.

يشير تكثيف المعايير الدولية إلى ضعف قدرات المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية ونظمها المحدودة. "من ناحية واحدة، يقيم القطاع الدولي القدرات المحلية على أنها أضعف من أن تدعم البرامج القوية. فيما يتم إعطاء الأولوية للهيكل الدولي ويتم الاعتراف بتفوقه على العمليات القائمة بالفعل في السياق المحلي. وقد غذت هذه الروايات الحاجة إلى دعم بناء القدرات من خلال التدريب وتعزيز النظم. ومع ذلك، تظل موازين النفوذ هذه علوية، حيث يتم تفضيل الخبرة الغربية وتجاهل المعرفة المحلية. ورأى أحد الجهات الفاعلة الدولية في العراق أن "لا يتم إنشاء النظام كاملاً من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية، بل يتم دائماً بقيادة دولية. لذلك، يتطلب الأمر من المنظمات غير الحكومية المحلية التكيف مع المنظمات الدولية. وعليهم دائماً التكيف والتأقلم، بدلاً من أن يكونوا جزءاً من الوضع". حيث يلعب أصحاب المصلحة المحليين دوراً ثانوياً في هذا السياق. علاوة على ذلك، فإن الميل إلى استخدام الدورات التدريبية التي تعقد مرة واحدة قبل تنفيذ خطة أو برنامج ما لا تعالج بشكل فعال أوجه القصور المنهجية والهيكلية التي يعتقد أن الجهات الفاعلة المحلية تعاني منها. وإلى أن تتمتع الجهات الفاعلة المحلية بإمكانية الوصول غير المقيدة لبناء نظمها الخاصة، فإنها ستظل معتمدة على العمليات الدولية وسيظل يُنظر إليها على أنها أقل شأنًا من الشركاء الدوليين.

يشير تكثيف المعايير الدولية
إلى ضعف قدرات المنظمات غير الحكومية
والحكومات المحلية ونظمها المحدودة.

اعتقدت الجهات الفاعلة الدولية التي تدعم مجتمعات اللاجئين أن تكلفتها للمجتمع الدولي "بتحمل مسؤولية اللاجئين حتى يتم التوصل إلى حل سياسي" قد قيد قدرتها على الانتقال إلى تنفيذ الاستجابات بقيادة محلية. وقد أشار أحد ممثلي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (UNRWA) إلى أن هذه المهمة تحولت إلى عقلية مفادها أنه يجب على المجتمع الدولي "أن يفعل كل شيء بنفسه". وفيما تُجرى بعض المحادثات في المنظمة حول التعاقد من الباطن مع الشركاء المحليين، اقترح هذا الممثل أن وكالته قد تواجه انتقادات إذا ما تم نقل الكثير من صلاحية صنع القرار بعيداً عن القطاع الدولي. واعتُبر تحويل النفوذ إلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية متناقضاً مع تكليف المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين. تتجاهل هذه الرواية إمكانية بقاء المسؤولية المالية ضمن القطاع الدولي، بينما يتولى أصحاب المصلحة المحليون القيادة في تصميم وإيصال المساعدات النقدية والقسائم.

وفي حين تحتفظ العديد من فرق التنسيق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمناصب قيادية للجهات الفاعلة المحلية، لا تزال مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومة في هذه الآليات محدودة. يعبر موظفو المنظمات غير الحكومية المحلية في سوريا واليمن عن ارتباط تردددهم حيال المشاركة في هذه الفرق باللغة والبنية الهرمية المتصورة لهذه البيئات. فعلاً ما يتم إجراء اجتماعات الفرق هذه باللغة الإنجليزية مع استخدام الكثير من المصطلحات والاختصارات، مما يشعر غير الناطقين باللغة الإنجليزية بعدم الراحة، خاصة في المناطق التي تمثل فيها اللغة إحساساً بالهوية الثقافية ومصدرًا للفخر. كما رأى موظفون محليون آخرون أنه تم تجاهل وجهات النظر المحلية أو رفضها أو استخدامها فقط لصالح الوكالات الدولية. وفي حالات قليلة، اقترحت الجهات الفاعلة المحلية رغبتها في المشاركة، إلا أن نقص التمويل والوقت المتاح لأداء هذه الواجبات الإدارية يحد من مشاركتها. وتتحدى هذه العوامل قدرة فرق التنسيق على أن تكون مساحات آمنة وتعاونية، وتعزز بدلاً من ذلك موازين النفوذ الراسخة التي تبرز الجهات الفاعلة الدولية أكثر وتجعلها تبدو أكثر اطلاعاً.

وحتى في الحالات التي زادت فيها مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في التنسيق وفرق العمل المعنية بالنقد (كليمينتس، ٢٠٢٢)، فإنه لم يتم تمثيل هذه الجهات الفاعلة المحلية في مناصب صنع القرار. ولا زال تمثيل الجهات الفاعلة المحلية يمثل أقل من ٦٪ من إجمالي المناصب القيادية في جميع أنحاء المنطقة (كليمينتس، ٢٠٢٢). وكثيراً ما تغلب تمثيل الوكالات الدولية على أصوات الجهات الفاعلة المحلية. وفي لبنان، تشارك وزارة الشؤون الاجتماعية في رئاسة فريق العمل المعني بالمساعدات الأساسية، غير أن هذه القيادة اعتبرت بأنها رمزية. اقترح أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين من هيئة تنسيق دولية بأنه من الضروري لتحقيق التحول الشامل ضمن هذه المجموعات أن يتراجع من هم في مناصب قيادية ويتيحوا المجال للجهات الفاعلة المحلية بتولي المسؤولية ومهام التيسير.

في جميع أنحاء المنطقة، أكد المشاركون بأن انعدام الثقة والشك لدى الجهات الفاعلة المحلية قد أعاق تقدم الاستجابات المحلية في هذه الدول. حيث قال أحد الأفراد، "نحن قادرون على سبيل المثال" على إنتاج أفكار جيدة لبعض المقترحات. ولكن بسبب أننا جهات محلية جديدة، فإن الكثير من الجهات المانحة لا تعرفنا. وبالتالي تخشى الجهات المانحة أن تخاطر وتضع تلك الثقة فينا". أثرت الثقة أيضاً على العلاقات بين أصحاب المصلحة المحليين، حيث أبلغ أحد مقدمي الخدمات المالية المحليين عن تفضيله التعامل مباشرة مع الشركاء الدوليين بدلاً من منظمات المجتمع المدني المحلية (CSOs)، حيث تم اعتبار المنظمات الدولية أكثر مصداقية. تؤثر طريقة التفكير هذه على الإقبال على التمكين المحلي مما يديم اختلال موازين النفوذ بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية. نتيجة لذلك، لا يزال يُنظر إلى العديد من أصحاب المصلحة المحليين على أنهم مقدمو خدمات وليسوا شركاء فاعلين وصانعي قرار.

في حين تحتفظ العديد من فرق التنسيق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمناصب قيادية للجهات الفاعلة المحلية، لا تزال مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومة في هذه الآليات محدودة.

أدى الالتزام بالبقاء على الحياد وعدم تسييس عملية تقديم المساعدات إلى زيادة التردد وإبداء التحفظ على التعاون مع الوكالات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث أنه في بعض البلدان، ساهم الانقسام السياسي والفساد والانتماء السياسي والمحسوبية في توشي الحذر عند إنشاء الشراكة مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وبدون وجود مساءلة مالية قوية وآليات الحماية البيانات، تجد المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات صعوبة في إثبات حيادها وجدارتها ثقها للمجتمع الدولي، وبالتالي، يصبح السياق السياسي والثقة مترابطين بشكل عميق.

بشكل عام، ما زالت هذه العوائق العملية والأيدولوجية تمنع تعزيز المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي غياب تغييرات جوهرية في النظام المالي، وزيادة قوة الجهات الفاعلة المحلية، والاعتراف بنفوذ المجتمع الدولي، لن يتم إحراز تقدم كبير نحو الاستجابة بقيادة محلية.

٧,٦ ما هي العوامل التمكينية الرئيسية والفرص المحتملة لتحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى استجابات بقيادة محلية؟

سلطت الاستجابات الطارئة مثل الزلازل التي ضربت تركيا وسوريا والتصعيد الذي حصل في غزة وجائحة كوفيد-١٩ الضوء على نجاح الاستجابات التي تتم بقيادة محلية. وقد أكد المشاركون على الحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستفادة من هذه السياقات واستخدامها، حيث تكون الجهات الفاعلة المحلية غالباً هي أول المستجيبين للآزمات. بينما رأى أصحاب المصلحة أن الاستجابات التي تتم بقيادة محلية تكون أعلى في سياقات الطوارئ أو في المواقع التي يتعذر على المجتمع الدولي الوصول إليها بسبب الضرورة وليس الطلب. هنا يمكن للوكالات المحلية أن تطالب بمساحة إدارة المساعدات نظراً لاستبعاد المجتمع الدولي بسبب عوامل متعلقة بالأمن والموافقات الحكومية والقرب والحاجة الملحة. وقد ذكر أحد أصحاب المصلحة من سوريا أنه "ينبغي لنا أن ننظر في كيفية انتقال آليات القيادة المحلية إلى التعافي المبكر وفي النهاية إلى نهج التطوير.

أشار أحد مقدمي الخدمات المالية إلى أن رقمنة النقد يمكن أن تدعم توسيع نطاق المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية، والشراكة المباشرة بين الجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية. حيث اقترح أحد مقدمي الخدمات المالية المملوكة لمواطن لبناني مقيم في إسبانيا بأن التحول الرقمي سمح لمنظمتهم بالمطالبة بمساحة في تحويل التمويل رقمياً من الجهات المانحة الأوروبية إلى النظم المحلية في لبنان بطريقة آمنة وشفافة. غير أنه في هذا المثال نجح مقدم الخدمات المالية هذا في تكييف ابتكاراته وأنظمتها لتتوافق مع المعايير الدولية، وبالتالي تهدئة المخاوف الدولية بشأن قضايا سعر الصرف والمخاوف الأمنية المتعلقة بالمؤسسات المالية الموجودة حصراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فيما شدد صاحب مصلحة آخر في الأردن على أن التوسع الرقمي لنظام صندوق المعونة الوطنية (NAF) أدى إلى توسيع نطاق المساعدات الحكومية. حيث يمكن لجميع الهيئات الحكومية الوصول إلى سجل وطني موحد لضمان حصول الأشخاص المتضررين على المساعدات. في المقابل، ذكر ممثل في العراق أن الافتقار إلى الرقمنة داخل بلاده أدى إلى تباطؤ تقدم المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.

وكما تم توضيحه في قسم أفضل الممارسات، فقد اعتُبر دعم آليات الحماية الاجتماعية بمثابة فرصة لدعم الجهود الوطنية لتقديم المساعدات النقدية والقسائم في العراق والأردن. ومن خلال الاستراتيجيات الحالية نحو المساعدات في مجال الحماية الوطنية، يمكن للمجتمع الدولي مواصلة نهجه مع قيم التحويل الوطنية وآليات الإيصال وهياكل التنسيق التي تستخدمها الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية.

أشار أحد مقدمي الخدمات المالية إلى أن رقمنة النقد يمكن أن تدعم توسيع نطاق المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية، والشراكة المباشرة بين الجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية.

مع ذلك، أشار أحد مقدمي المعلومات الدوليين إلى أن نجاح المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية يعتمد على عوامل خارجية مثل استقرار الاقتصاد الوطني. ففي اليمن وغزة وسوريا، حيث هناك برامج مساعدات اجتماعية أضعف، أبلغت الجهات الفاعلة الدولية عن مواجهة تحديات وأوجه عدم كفاءة في الربط مع هذه الاستجابات المحلية القيادة.

إلا أنه يمكن للثقة والعلاقة القائمة مع المؤسسات الحكومية والمالية الوطنية أن تخلق بيئة مواتية للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. ففي تركيا، ذكرت إحدى الجهات الفاعلة أن الحكومة التركية تتق بالمنظمات غير الحكومية المحلية، مثل الهلال الأحمر التركي (TRC)، ولديها علاقات طويلة الأمد مع البنوك التركية. وبفضل الدعم المالي الدولي والثقة المحلية، قاد الهلال الأحمر التركي المساعدات الإنسانية والقسائم المحلية أثناء الاستجابات لحالات الطوارئ.

كما يمكن للسياسات الحكومية وسياسات الجهات المانحة أن تفرض الفرص المتاحة للنهج بقيادة محلية. في سوريا، تطلب الحكومة من المجتمع الدولي العمل مع الجهات الفاعلة المحلية. نتيجة لذلك، يُتوقع من الجهات الفاعلة الدولية أن تتعاون مع الوكالات المحلية حتى تتمكن من الوصول إلى البلاد. مثلاً، تطلب مشروع ممول من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية البريطاني للأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من الاتحاد أن يضع استراتيجية محلية تحدد القيادة الانتقالية للجهات الفاعلة المحلية في إطار زمني مدته خمس سنوات. يمكن لهذه الالتزامات السياسية، سواء من الحكومة أو الجهات المانحة، أن تؤدي إلى تحول ملحوظ في النفوذ. ومع ذلك، يجب أن تتضمن هذه التكاليف متطلبات تتعلق بالشراكة المتساوية والقيادة المحلية.

تعمل فرق التنسيق المحلية، مثل شبكة الاستجابة المكنة للمعونة (NEAR)، على خلق الفرص للجهات الفاعلة المحلية للدعوة إلى تمويل أكثر إنصافاً وإجراء تغييرات هيكلية في النظام الإنساني. وتصف NEAR نفسها بأنها "حركة من منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية من الجنوب العالمي والراسخة في مجتمعاتنا والتي تشترك في هدف موحد يتمثل في نظام مساعدات عادل ومنصف وكريم". ومن خلال العضوية، يمكن للجهات الفاعلة المحلية الدعوة إلى إحداث تغييرات داخل النظام الدولي. وتعمل NEAR بشكل مباشر مع الجهات المانحة المؤسسية لتوفير الوصول إلى فرص التمويل، مما يخلق مجالاً للتمويل لا يمكن عادة للجهات الفاعلة المحلية الوصول إليه. في حين لم يذكر أي من المشاركين في هذا البحث شبكة NEAR، أكدت شبكة CALP (وموقع NEAR الإلكتروني) عضوية الجهات الفاعلة المحلية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإمكانات NEAR في دعم تقديم المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. وينبغي للمنظمات الدولية أن تعترف وتتعاون لدعم تطور هذه المبادرات ذات القيادة المحلية.

٨,٦ ما هي الحلول المقترحة من مختلف أصحاب المصلحة لتحسين استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

طلب من جميع المستجيبين إيجاد حلول محتملة لزيادة تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث ركزت الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والاتحادات والجهات المانحة، توصياتها على تعزيز القدرات وزيادة مواطن القوة الحالية لدى الجهات الفاعلة المحلية. بينما دعت الجهات الفاعلة المحلية إلى مزيد من الخيارات والملكية في بناء نظمها ولكنها أعربت عموماً عن الحاجة إلى أن توفر الجهات الفاعلة الدولية حيزاً للتمويل. وفيما يلي تفاصيل هذه الحلول.

الجهات الفاعلة الدولية، والاتحادات والجهات المانحة

أوصت عدة جهات فاعلة دولية على المستويين الإقليمي والقطري، بوضع استراتيجيات تتعلق بالتمكين المحلي للمساعدات النقدية والقسائم في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونقل النفوذ من الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية. وأكدت أحد الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة كيف يجب أن تشمل أي استراتيجية جديدة متعلقة بالمساعدات النقدية والقسائم التي بقيادة محلية "مؤشرات ومراحل إنجاز ورصد". فيما أشارت إحدى الجهات الفاعلة الدولية إلى أن المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة بحاجة إلى وضع استراتيجية خروج: "... ما يلزم هو وضع خطط للإنهاء التدريجي ومساعدة الجهات الفاعلة المحلية على التنظيم، حيث أننا نسمح لهم بالاعتماد على أنظمتنا." مع ذلك، وكما سبق مناقشته سابقاً، لا تزال العديد من المنظمات تفتقر إلى الالتزام والتحفيز الحقيقيين للتمكين المحلي للمساعدات النقدية والقسائم.

وفي سياق مرتبط بهذا، أوصى الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بتحديد الأمثلة الحالية لنهج المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في جميع أنحاء المنطقة. وأشار مقدمو المعلومات الرئيسيون من الأونروا والمجلس الدنماركي للاجئين (DRC) ومنظمة الناس في حاجة (PIN) إلى أن هذه خطوة رئيسية يجب على منظماتهم اتخاذها لإحراز تقدم نحو المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. بالإضافة إلى ذلك، أشار المجلس الدنماركي للاجئين ومنظمة الناس في حاجة إلى أن فرق العمل المعنية بالنقد في كل من اليمن وسوريا يمكن أن تقوم بأدوار فعالة في قيادة هذا التقييم. سيكون الهدف من هذا التمرين هو إنشاء خط أساس يمكن من خلاله قياس التقدم المحرز في تمكين الجهات الفاعلة المحلية ونمو الاستجابة بقيادة محلية.

أوصت بعض الجهات الفاعلة الدولية بتعزيز دورها ودور منظماتها غير الحكومية الدولية أو وكالة الأمم المتحدة في بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية. في الوقت الحاضر، تؤدي الاختلافات في المهارات والمعرفة بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية إلى عدم توازن النفوذ. في بعض السياقات (تحديداً العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة)، تم اقتراح ضرورة أن تنفذ فرق العمل المعنية بالنقد قادراً أكبر من بناء القدرات باللغة العربية. على سبيل المثال، وضع مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث والتنمية البريطاني (FCDO) خططاً لمواصلة عمله لتعزيز قدرات وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن.

من الجدير بالذكر أن أصحاب المصلحة اتفقوا بشكل عام على أن المبادرات الرامية إلى تعزيز النظم داخل الحكومات الوطنية والمنظمات المحلية كانت أكثر فعالية من التدريب على المهارات للأفراد. ومع تحسين الهياكل والنظم التنظيمية، من المرجح أن تليي الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك مقدمي الخدمات المالية والحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية، متطلبات المجتمع الدولي للمساءلة وحماية البيانات والأمن. ويستثمر هذا النوع من بناء القدرات أيضاً في المنظمة، وليس في الأفراد الذين قد يغادرون هذه الوكالات المحلية في النهاية.

في العراق وسوريا وتركيا، أكد أصحاب المصلحة الدوليون على مدى اعتماد التمكين المحلي للمساعدات النقدية والقسائم الناجحة على الجهات الفاعلة المحلية التي تتبنى نهجاً للربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد اعتبر هذا النهج وسيلة للمنظمات غير الحكومية المحلية للوصول إلى التمويل وتعزيز أهميتها من وجهة نظر الجهات المانحة. وعلى حد تعبير أحد المشاركين الدوليين المقيمين في سوريا، "تحتاج الجهات الفاعلة المحلية إلى التحول نحو تدخلات مستدامة وطويلة الأجل بدلاً من المساعدات التي تغطي الاحتياجات الأساسية".

كما نصح عدد قليل من الجهات الفاعلة الدولية بأن يقوم القطاع الدولي بدعم أصحاب المصلحة المحليين ليصبحوا جهات فاعلة متخصصة في المساعدات النقدية والقسائم. لقد أدرك هؤلاء المختصون أن المنظمات الصغيرة قد لا تمتلك القدرة على إدارة برنامج المساعدات النقدية والقسائم على مستوى الدولة. لذا من خلال تعزيز مواطني القوة الحالية لديها ومعرفتها بالسياق، ينبغي على الجهات الفاعلة المحلية إعادة تعريف نفسها كجهة متخصصة في تقديم المساعدات النقدية والقسائم في سياق معين. يعتقد المشاركون أن هذا النهج يمكن أن يدعم الابتكار ويخلق مساحة للجهات الفاعلة المحلية لتطوير أفكار جديدة للمساعدات النقدية والقسائم مع تقليل العوائق التي تحول دون فرص التمويل. ومن الناحية المثالية، فإن من شأن تخصص المنظمات غير الحكومية أيضاً أن يشجع القطاع الدولي على التعامل مع عدد متنوع من أصحاب المصلحة المحليين بدلاً من عدد قليل منهم فقط. لكي ينجح هذا النهج للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية، يجب أن يدرك القطاع قيمة التخصص مقارنة بـ "منظمات الخدمة المتكاملة" العممة، وبالتالي يتحول بشكل جذري من نموذجه الحالي كما وصفه كابوت فينتون وبونغراكرز (٢٠٢١).

الجهات الفاعلة المحلية

أوصى العديد من الجهات الفاعلة المحلية بإجراء تقييمات لقدراتهم الخاصة. حيث قال أحد الممثلين المحليين الذين تمت مقابلتهم: "... يجب أن نكون دقيقين وأن نقوم بإجراء تقييم ذاتي لتحديد احتياجاتنا، بحيث عندما تطلب منظمة غير حكومية دولية أو جهة مانحة المساعدة، أن نعرف بم نجيب. وأن نقول لهم أي المجالات المحددة نحتاج إلى تعزيز قدراتنا فيها". وقال مشارك آخر في المقابلات إن التقييمات الذاتية للقدرات ستتمكن المنظمات غير الحكومية المحلية من إثبات مستويات عالية من القدرات، "... ينبغي على الجهات المانحة تنفيذ تقييمات للقدرات حتى تفهم بشكل موضوعي وتثبت بأن الجهات الفاعلة المحلية يمكنها بالفعل إدارة وتنفيذ والوصول إلى السكان المستهدفين، وأنها تملك القدرة على بناء وتوسيع القدرات (الأشخاص، والموظفين، والأدوات، والموارد البشرية، والنظم) إلى أبعد من ذلك ...".

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتقييمات الذاتية التي تجريها المنظمات غير الحكومية المحلية أن تتحدى التحيز الخفي من قبل الجهات الفاعلة الدولية وتسلط الضوء على مواطن القوة الرئيسية للجهات الفاعلة المحلية، وهذا من شأنه أن يسمح أيضًا للجهات الفاعلة بالمطالبة بمساحة في المساعدات النقدية والقسائم وتولي المسؤولية لتعزيز منظماتها.

فيما يتعلق بهذا، أوصى أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية المحلية أيضًا **بتطوير خطط تنظيمية** لفترات زمنية منفصلة. وكما قال أحد المشاركين، "... إن امتلاك المنظمات غير الحكومية المحلية لاستراتيجية واضحة لمدة خمس سنوات يمنحنا المزيد من المصداقية للتواصل مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية وطلب المساعدة عندما نقول أننا نملك القدرة في هذا المجال ونحتاج إلى تعزيز القدرات في مجال آخر... لا يمكننا القول بأننا نحتاج إلى دعم في كل المجالات بدءاً من المساعدات المالية والمشترىات وتطوير إجراءات التشغيل الموحدة وحتى سياسات المساعدات النقدية والقسائم". ومن خلال إضفاء الصبغة المؤسسية على القيادة في الاستراتيجيات التنظيمية، يمكن للجهات الفاعلة المحلية الحصول على مكان في نظام المساعدات النقدية والقسائم مع إنشاء هياكل نفوذ واضحة لدعم قيادتها.

وأوصت الجهات الفاعلة المحلية بإنشاء مبادرات لتعزيز القدرات والمهارات المتعلقة بالتحويل الرقمي للمساعدات النقدية والقسائم. وقد كان هذا هو الحال على وجه الخصوص في اليمن والعراق حيث تم طلب التدريب على القسائم الإلكترونية والسداد الإلكتروني لموظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والمشاركين في البرنامج.

أيدت بعض الجهات الفاعلة المحلية الحاجة إلى الدعوة للقضاء على الصور النمطية السلبية المرتبطة بالمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. حيث تقوض هذه التحيزات الجهود الرامية إلى تحويل القيادة إلى الجهات الفاعلة المحلية، وتعزز عدم المساواة بين الوكالات المحلية والدولية. فقد اشتكى العديد من الأفراد من تعرض المنظمات المحلية للوصم بشكل غير عادل وربطها بالفساد بسبب سوء سلوك الآخرين. وقال أحد العاملين المحليين في المجال الإنساني في العراق "... يجب أن تتغير عقلية المنظمات الدولية، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية المحلية ليست جميعها مثالية... المشكلة هي أنه لا أحد منا موضع ثقة. ولا ينبغي للسمعة السيئة التي تتمتع بها منظمة أو منظمتان أن تلوث مصداقية جميع الجهات الفاعلة المحلية."

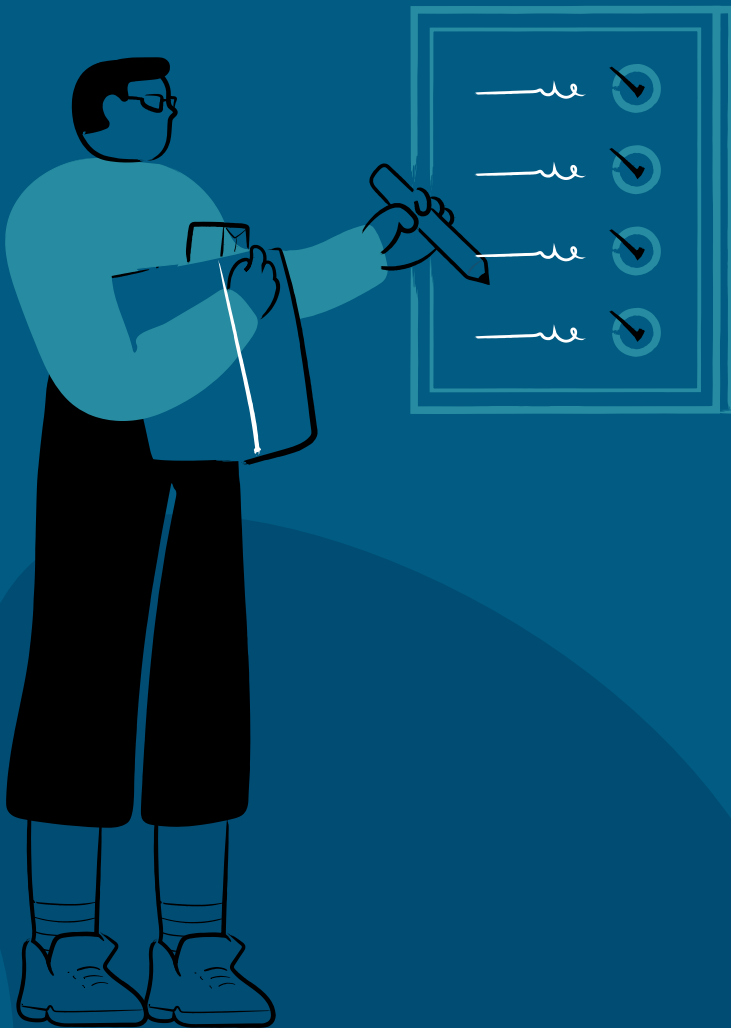
أعربت الجهات الفاعلة المحلية عن حاجة المنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات التمويل إلى إنشاء نماذج تمويل دامج للجهات الفاعلة المحلية. قد يتطلب ذلك تبسيط لوائح التمويل وإنشاء آليات تمويل عادلة. على سبيل المثال، أفاد أحد الزملاء العاملين في العراق بما يلي: "... أوصي بإنهاء دفع الأجور غير المنصفة للمنظمات غير الحكومية المحلية. في بعض الأحيان، تكون المنظمات الدولية جشعة. فهي تريد أن تأخذ كل ما يمكنها أخذه. فقد يتم منحها مليون دولار أمريكي، فتقوم بتحويل ٢٠ ألف دولار أمريكي فقط إلى الشريك المحلي... أعتقد أنه يجب على المنظمات المحلية أن تدافع عن نفسها وترفض ذلك لأنه يجب أن نعامل جميعًا على قدم المساواة وبشكل عادل بناءً على جودة مقترحاتنا وخدماتنا."

كما شدد العديد من المشاركين الدوليين والمحليين على أن البنية الحالية والعقلية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية يجب أن تتغير بشكل جذري لزيادة قيادة الجهات الفاعلة المحلية. حيث أشارت إحدى الجهات الفاعلة إلى أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تريد الوصول إلى هدف نهائي يتمثل في تسليم جميع العمليات إلى الجهات الفاعلة المحلية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية. فيما اقترحت جهة فاعلة دولية أخرى أن تنتقل هذه المنظمات الدولية إلى تولى دور تيسيري توفر فيه مساحة مشتركة لتفاعل الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات المانحة. بالتالي تستطيع أن تتحمل المنظمة غير الحكومية الدولية أو وكالة الأمم المتحدة مسؤولية المساءلة وحماية البيانات للجهات الفاعلة المحلية، إلا أنه من الناحية المثالية، يجب أن تكون جميع القرارات المتعلقة بالبرامج في يد أصحاب المصلحة المحليين.

أعربت الجهات الفاعلة المحلية عن
حاجة المنظمات غير الحكومية الدولية ومؤسسات
التمويل إلى إنشاء نماذج تمويل دامج للجهات الفاعلة المحلية.



الاستنتاجات والتوصيات



من خلال إشراك المهنيين الإنسانيين المحليين والدوليين، رصد هذا البحث وجهات النظر المتعلقة بالعوائق الحالية والتقدم المحرز في مجال تحقيق المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا أنه بشكل عام، لا تزال هناك سياسات واستراتيجيات قطرية محدودة حُصصت لتعزيز استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية. حيث أدى التحيز اللاواعي وجعل التسلسل الهرمي المتصور بين الجهات الفاعلة شأنًا داخلياً، والتنافس على التمويل قد خلقت جميعها تحديات أساسية نحو التمكين المحلي وعززت موازين النفوذ الحالية. ومع ذلك، اعترف معظم المشاركين الدوليين بهذه القضايا المنهجية وأعادوا الالتزام بإحداث تغيير عملي نحو تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.

وتستند التوصيات التالية إلى النتائج.

للمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والاتحادات



١. يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تضع خطط عمل عامة لإضفاء الصبغة المؤسسية على سياسات التمكين المحلي وتفعيلها، مع إيلاء اهتمام خاص للمساعدات النقدية والقسائم. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط رسم خرائط أساسية للاستجابات الحالية ذات القيادة المحلية وتحديد المؤشرات التي تجعل المنظمات الدولية مسؤولة عن التزاماتها. يجب أن تظهر هذه المبادئ بوضوح التقدم المحرز في تعزيز القيادة لدى الجهات الفاعلة المحلية، على سبيل المثال نقل نسبة من مسؤوليات البرنامج والقرارات الرئيسية (إن لم يكن كلها) إلى الجهات الفاعلة المحلية؛ وتخصيص نسبة محددة من التمويل المرن وغير المقيد للشبكات المحلية. قد يتطلب ذلك من الجهات الفاعلة الدولية إعادة تحديد مسؤولياتها ضمن برنامج المساعدات النقدية والقسائم والاعتراف بكيفية تقديم الخبرة الاستشارية أو الفنية بشكل أفضل مع تمكين الجهات الفاعلة المحلية من قيادة عملية صنع القرار بشأن تصميم المشروع وتنفيذه. ويمكن أن يشمل ذلك إعادة وصف أنفسهم بأنهم "وسطاء المعرفة"، أو مقدمو الخدمات الذين يساهمون في الخبرات الفنية في فرص التمويل والمساءلة و/أو أحدث المعلومات العالمية حول برامج المساعدات النقدية.

٢. يجب على الهيئات المشتركة بين المنظمات، مثل فرق التنسيق والاتحادات وفرق العمل المعنية بالنقد، أن تتبنى مبادئ توجيهية تشغيلية دامجة لخلق مساحة وقيادة للمنظمات المحلية. ويجب على هذه الهيئات ضمان دعم ممارساتها ومواءمتها مع هياكل التنسيق الحالية ذات القيادة المحلية. ينبغي لفرق التنسيق هذه على الأقل أن تعقد اجتماعاتها باللغة العربية - أو اللغة الأكثر ملاءمة ثقافياً للجهات الفاعلة المحلية - وأن تشارك في القيادة مع العديد من أصحاب المصلحة المحليين. بالإضافة إلى ذلك، يجب على فرق التنسيق هذه تتيح إنشاء التقارير الأساسية حول الاستجابات بقيادة محلية في المنطقة، وتقييم العوائق المحددة التي قد تحول دون مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في هذه الفرق، وتقييم ما إذا كانت عملياتها الحالية تخلق مساحة آمنة وودية لأصحاب المصلحة هؤلاء للتعبير عن آرائهم.

٣. ينبغي لفرق التنسيق وفرق العمل المعنية بالنقد عقد ورش عمل تعليمية لمشاركة نجاح الآليات الحالية بقيادة محلية، بما في ذلك تلك التي تم إنشاؤها في بداية حالات الطوارئ. هذا ويجب أن تخلق هذه الفرص حيزاً ومصدرًا للموارد المالية للجهات الفاعلة المحلية أو فرق التنسيق ذات القيادة المحلية لنشر خبراتها على نطاق أوسع. ويجب أن تبحث ورش العمل هذه كيف يمكن للمجتمع الدولي والجهات الفاعلة المحلية الاستمرار بهذه النماذج ذات القيادة المحلية من حالات الطوارئ إلى نهج التعافي المبكر والتنمية.

٤. ينبغي للمنظمات الدولية أن تطالب المؤسسات المالية وتدافع بشكل جماعي عن تسهيل المزيد من نماذج التمويل التعاونية وزيادة إمكانية وصول الأموال إلى الجهات الفاعلة المحلية. وتشمل الخطوات القابلة للتنفيذ في هذا السياق تيسير المحادثات المباشرة بين الجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية، واحتساب التكاليف غير المباشرة للجهات الفاعلة المحلية في المقترحات، وتعزيز تصميم المشاريع البديلة والمبتكرة، وضمان أن تشمل أحكام العقود الوكالات المحلية في المناصب القيادية لتصميم المشروع وتنفيذه.

٥. يجب على المجتمع الدولي - مدفوعاً بمطالب واحتياجات الجهات الفاعلة المحلية - أن يستثمر مالياً في عمليات تعزيز الأنظمة المحلية. يشمل ذلك دعم إنشاء تقييمات القدرات بقيادة محلية لتحديد مواطن القوة لدى الوكالات المحلية، وتحديد أين يمكن تقديم الدعم الفني الدولي.

٦. يجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تتحدى التحيز اللاواعي المنتشر في منظماتها وفي النظام الإنساني. يمكن أن يشمل ذلك اعتماد سياسات مناهضة للعنصرية، وسياسات إنهاء الاستعمار، وعمليات التوظيف الدامجة، وتوجيه الشراكات العادلة، وخلق مساحة آمنة للجهات الفاعلة المحلية لتبادل تجاربها وآرائها بشكل مباشر. ويجب على القيادة العليا أن تتبنى هذا الأمر بهدف إحداث تغيير تنظيمي.

لؤسسات التمويل

٧. يجب على الجهات المانحة مراجعة عملياتها الداخلية لخلق مصادر تمويل مرنة وعادلة يمكن للجهات الفاعلة المحلية الحصول عليها. قد يشمل ذلك إعادة تصميم أطر المخاطر وسياسات الشراء، وإنشاء آليات امتثال موحدة في جميع أنحاء القطاع. ويمكن لفرق التمويل إنشاء علاقات مباشرة أكثر مع الجهات الفاعلة المحلية والشبكات المحلية وتحديد الفرص المتاحة حصرياً للمنظمات المحلية.

٨. يجب على الجهات المانحة ومؤسسات التمويل والاتحادات أن تطلب من المنظمات غير الحكومية الدولية إدراج استراتيجيات التمكين المحلي والقيادة المحلية ضمن مقترحات مشاريعها. إن إنشاء تكليف بقيادة محلية في الوصول إلى مصادر التمويل سيدفع المنظمات الدولية إلى وضع سياسات والتزامات أكثر واقعية تجاه المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية.

للجهات الفاعلة المحلية

٩. ينبغي للجهات الفاعلة المحلية أن تتخذ مساحات التنسيق الخاصة بها، إما من خلال العضوية في مجموعات مثل شبكة NEAR أو من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين المنظمات بقيادة وطنية كما هو موضح في حالة العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب أن تجتمع هذه المجموعات بانتظام لوضع استراتيجيات مشتركة للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية وبناء خبرة داخلية في المساعدات النقدية والقسائم على المستوى المحلي. تستطيع هذه الجهات الفاعلة المحلية بشكل جماعي أن تعزز التنسيق فيما بينها مع الدعوة إلى الإصلاح داخل القطاع الإنساني نحو تحقيق نهج بقيادة محلية.

١٠. ينبغي للحكومات الوطنية أن تعمل على إنشاء لوائح وسياسات تتطلب من الجهات الفاعلة الدولية إنشاء شراكات متساوية تتمحور حول القيادة المحلية. وعلى الرغم من أن السياقات السياسية قد تؤثر على التنفيذ العملي لهذه التوصية، إلا أنه يجب على الجهات الفاعلة الدولية الاعتراف بأي تحيز موجود، وأن تدعم الحكومات الوطنية حيث يمكن وينبغي لها أن تمارس هذا الدور.



المراجع

Cabot Venton, Courtenay, and Sophie Pongracz. 2021. "Framework for Shifting Bilateral Programmes to Local Actors." In Social Protection Approaches to COVID-19 Expert Advice Service (SPACE). United Kingdom: DAI Global UK Ltd.

CALP. 2020. "The State of the World's Cash 2020."
<https://www.calpnetwork.org/publication/the-state-of-the-worlds-cash-2020-full-report/>.

Clements, Ashley. 2021. "Localisation in Humanitarian Leadership: Profiling National NGO Engagement in International Humanitarian Coordination Structures in the MENA Region." International Council of Voluntary Agencies (ICVA).

IASC. 2022. "IASC Cash Coordination Model."
<https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/iasc-cash-coordination-model>.

IFRC. 2022. "Regional Roadmap for Cash and Voucher Assistance: Middle East and North Africa."
<https://cash-hub.org/wp-content/uploads/sites/3/2022/11/CVA-Roadmap-MENA-2022-2023-.pdf>

Kreidler, Corinna, and Glyn Taylor. 2022. "Where Next? The Evolving Landscape of Cash and Voucher Policies." CALP Network.
<https://www.calpnetwork.org/publication/where-next-the-evolving-landscape-of-cash-and-voucher-policies/>.

Metcalfe-Hough, Victoria, Wendy Fenton, Patrick Saez, and Alexandra Spencer. 2021. "Grand Bargain Annual Independent Report 2022: An Independent Review." London: ODI.

UNHCR. 2022. "UNHCR Policy on Cash-Based Interventions. 2022-2026." Geneva: UNHCR.
<https://www.unhcr.org/protection/operations/61fbc91a4/unhcr-policy-cash-based-interventions-2022-2026.html>.



الملحق ١

وثائق المراجعة المكتبية

- Barakat, Sultan, and Sansom Milton. 2020.** "Localisation Across the Humanitarian-Development-Peace Nexus." *Journal of Peacebuilding & Development* 15 (2): 147–63. <https://doi.org/10.1177/1542316620922805>.
- Cabot Venton, Courtenay, and Sophie Pongracz. 2021.** "Framework for Shifting Bilateral Programmes to Local Actors." In *Social Protection Approaches to COVID-19 Expert Advice Service (SPACE)*. United Kingdom: DAI Global UK Ltd.
- CARE Turkey. 2022.** "Cash and Voucher Assistance Standard Operating Procedures." CARE Turkey. https://www.careemergencytoolkit.org/wp-content/uploads/2022/08/CARETurkey_CVA-SoP_V2.3-11.11.2020.pdf.
- Charter for Change. 2020.** "Charter for Change." December 21, 2020. <https://charter4change.org/>.
- Clements, Ashley. 2021.** "Localisation in Humanitarian Leadership: Profiling National NGO Engagement in International Humanitarian Coordination Structures in the MENA Region." International Council of Voluntary Agencies (ICVA).
- ECHO. 2019.** "Common Donor Approach for Humanitarian Cash Programming." ECHO. <https://reliefweb.int/report/world/common-donor-approach-humanitarian-cash-programming>.
- FCDO. 2022.** "Multi-Purpose Cash Assistance to Refugees in Jordan (IATI Identifier: GB-GOV-1-300540)." <https://devtracker.fcdo.gov.uk/projects/GB-GOV-1-300540/summary>.
- Geoffroy, Véronique de, and François Grunewald. n.d.** "More than the Money – Localisation in Practice."
- Harris Agisilaou, Vandra, and Swornima Tuladhar. 2019.** "Humanitarian Localisation: Can We Put Values into Practice?" In *Ethics in a Crowded World: Globalisation, Human Movement and Professional Ethics (Research in Ethical Issues in Organizations, Vol. 22)*, 33–55. <https://doi.org/10.1108/S1529-209620190000022004>.
- "Humanitarian Implementation Plan (HIP) Syria Regional Crisis." 2021. Verison 3. EU. https://ec.europa.eu/echo/files/funding/hip2021/echo_syr_bud_2021_91000_v3.pdf.
- IASC. 2022.** "Future of the Grand Bargain – Findings of the Survey." <https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-official-website/future-grand-bargain-findings-survey-october-2022>.
- IASC. 2022.** "IASC Cash Coordination Model." <https://interagencystandingcommittee.org/inter-agency-standing-committee/iasc-cash-coordination-model>.
- IFRC. 2022.** "Regional Roadmap for Cash and Voucher Assistance: Middle East and North Africa." <https://cash-hub.org/wp-content/uploads/sites/3/2022/11/CVA-Roadmap-MENA-2022-2023-.pdf>.
- ILO. 2021.** "Social Protection Programme for Iraq: Leveraging Effective Response and Accelerating Reform." https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_832046/lang--en/index.htm.
- Kreidler, Corinna, and Niklas Reiger. 2022.** "Increasing the Use of Humanitarian Cash and Voucher Assistance: Opportunities, Barriers and Dilemmas." CALP Network. <https://www.calpnetwork.org/publication/increasing-the-use-of-humanitarian-cash-and-voucher-assistance/>.

Kreidler, Corinna, and Glyn Taylor. 2022. "Where Next? The Evolving Landscape of Cash and Voucher Policies." CALP Network. <https://www.calpnetwork.org/publication/where-next-the-evolving-landscape-of-cash-and-voucher-policies/>.

Lawson-McDowall, Julie, Ruth McCormack, and Sophie Tholstrup. 2021. "The Use of Cash Assistance in the Covid-19 Humanitarian Response: Accelerating Trends and Missed Opportunities." *Disasters* 45 (S1): S216–39. <https://doi.org/10.1111/disa.12524>.

Metcalfe-Hough, Victoria, Wendy Fenton, Patrick Saez, and Alexandra Spencer. 2021. "Grand Bargain Annual Independent Report 2022: An Independent Review." London: ODI. <https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-official-website/grand-bargain-annual-independent-report-2022>.

Network of Emergency Aid Response (NEAR). 2023. "Who We Are." <https://www.near.ngo>.

OCHA. 2023. "Yemen Humanitarian Response Plan 2023." <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-2023-january-2023-enar>.

OCHA Policy Development and Studies Branch (PDSB). 2017. "The New Way of Working." <https://agendaforhumanity.org/sites/default/files/20170228%20NWOW%2013%20high%20res.pdf>.

Patel, Smruti, and Koenraad Van Brabant. 2017. "The Start Fund, Start Network and Localisation." Start Network. <https://start-network.app.box.com/s/3hs09ryakami7n8hjljaruaaw9ycir4r>.

Patel, Smruti, and Koenraad Van Brabant. 2020. "Strengthening Localization in Jordan Localization: Reinforce and Support Do Not Replace or Undermine." ARDD. <https://ar-dd-jo.org/publication/strengthening-localization-in-jordan-localization-reinforce-and-support-do-not-replace-or-undermine>.

Peachey, Karen. 2022. "People-Focused, Effective Aid: The Urgent Need to Accelerate Progress on Cash and Voucher Assistance for People in Crisis." CALP Network. <https://www.calpnetwork.org/publication/effective-aid-the-urgent-need-to-accelerate-progress-for-people-in-crisis/>.

Said-Foqahaa, Nader, Mariam Barghouti, Samer Said, and Braden Thue. 2020. "Responsiveness of the Palestinian National Cash Programme to Shifting Vulnerabilities in the Gaza Strip." Oxfam. <https://doi.org/10.21201/2020.6102>.

UNHCR. 2020. "2016–2019 UNHCR Implementation of the Policy on Cash Based Interventions: Progress and Next Steps." <https://www.unhcr.org/5dde6f0d4>.

UNHCR. 2022. "UNHCR Policy on Cash-Based Interventions. 2022–2026." Geneva: UNHCR. <https://www.unhcr.org/protection/operations/61fbc91a4/unhcr-policy-cash-based-interventions-2022-2026.html>.

World Bank. 2021. "Lebanon Emergency Crisis and COVID-19 Response Social Safety Net Project (ESSN)," January 12, 2021. <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-emergency-crisis-and-covid-19-response-social-safety-net-project-essn>.



الملحق ٢

أدوات جمع البيانات

دليل المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين

المقدمة

مرحباً جميعاً. شكراً جزيلاً على تواجدهم لإجراء هذه المكالمات. اسمي وأنا (المنصب، المنظمة، البرنامج) ومعني "س" (المنصب)، "ص" (المنصب، إن وجد)، إلخ. تعد مقابلة مقدمي المعلومات الرئيسيين هذه جزءاً من استشارة بحثية خاصة بشبكة CALP في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). تعمل شبكة CALP، وهي شبكة عالمية تضم أكثر من ٩٠ منظمة، على تحسين جودة وحجم المساعدات النقدية الإنسانية من خلال التوجيه، والبحث، وأنشطة التعلم، والدورات التدريبية، وفرق العمل. يهدف هذا البحث إلى تحديد العوائق والفرص الرئيسية لاستجابات المساعدات النقدية والقسائم (CVA) بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ستساعدنا المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين في جمع الأدلة والمعرفة المتبادلة حول المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية وزيادة فهم تأثير السياسات والاستراتيجيات الحالية على التمكين المحلي في هذا القطاع. سيتم التعامل مع البيانات التي تم جمعها خلال هذه المقابلة بسرية تامة وسيتم تجميعها في تقرير مكتوب. في حالة استخدام الاقتباسات أو الأفكار والآراء الشخصية، سيتم تعديل بيانات الشخص الذي تتم مقابله لحماية هويته. وبموجب اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (GDPR)، وسياسات حماية البيانات الخاصة بمنظمة العمل ضد الجوع (AAH) في المملكة المتحدة، سيتم تخزين أي بيانات شخصية تم جمعها على جهاز حاسوب وخادم محميين بكلمة مرور. وستكون الملفات متاحة فقط للباحثين وفريق شبكة CALP. كما سيتم حذف كافة البيانات الشخصية في نهاية المشروع.

بناءً على هذه المعلومات، هل توافق على المشاركة في هذه المقابلة؟ هل يمكننا تسجيل المقابلة؟

شكراً لك على موافقتك على المشاركة وتخصيص وقتك لهذه المقابلة!

خاص بقرير جمع البيانات:

- احصل على موافقة مسبقة (إما خطية أو مسجلة) من المشاركين
- دوّن ملاحظات وردود فعل المشاركين.
- قم بتسجيل المكالمات أو الاجتماع للاستماع إليها وتحليلها لاحقاً.
- لا تولد أي توقعات من المكالمات (أي وضح أن المشاركة لا تعني تلقي أي مساعدات إضافية).

تفاصيل المقابلة

التاريخ	
المكان	
وقت البدء	
وقت الانتهاء	
الشخص القائم بالمقابلة	
الشخص المشارك	
اسم المنظمة	
الموافقة (التفويض)	نعم / لا

الأسئلة

للجهات الفاعلة الدولية (منظومة الأمم المتحدة، المنظمات الدولية غير الحكومية، شبكة CALP)

- ٠١ هل يمكنك التعرف بنفسك، ومنصبك، ودور منظمتك في مجال المساعدات النقدية والقسائم (CVA)؟
- ٠٢ كيف تعزف المساعدات النقدية والقسائم (CVA) "بقيادة محلية"؟ كيف تبدو الاستجابات التي تتم بقيادة محلية من الناحية العملية؟
- ٠٣ ما هي مواطن القوة بالنسبة للمساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية؟
(ابحث: مواطن القوة/الضعف، وافهم ما هي دوافعها)
- ٠٤ هل وضعت منظمتك استراتيجية أو سياسة أو توجيهات بشأن التمكين المحلي للمساعدات النقدية والقسائم؟ ماذا تشمل؟ (ابحث: هل تم ربطها باستراتيجيات الحماية الاجتماعية؟) إذا كانت الإجابة لا، فلم لا؟
- ٠٥ أ إذا كانت الإجابة نعم على السؤال ٤: إلى أي درجة، هل تعتقد أن التزامات/استراتيجيات السياسات هذه أدت إلى خطوات قابلة للتنفيذ (أي بدأ العمل بها)؟ (مثال، الشراكة مع المزيد من المنظمات غير الحكومية/الحكومات المحلية؟ زيادة مقدمي الخدمات المالية؟ زيادة التمويل للجهات الفاعلة المحلية؟ مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في صنع القرار؟)
ب إذا كانت الإجابة لا على السؤال ٤: هل هناك خطوات قابلة للتنفيذ تتخذها منظمتك للتعامل مع أو إنشاء الشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية؟ (ابحث: ما هي أفضل الممارسات الحالية؟)
- ٠٦ هل أدت هذه الاستراتيجيات إلى حدوث أي تغيير هيكلية أو تنظيمية؟ (تجاوز السؤال إذا لم يشير أي مقدم معلومات رئيسي إلى وجود سياسة/توجيهات في منظمته)
- ٠٧ إلى أي مدى ترتبط هذه الاستراتيجيات/السياسات بالحماية الاجتماعية/المساعدات الاجتماعية في المنطقة؟ (شبكات الأمان الحكومية؟)
- ٠٨ هل لديك أمثلة على الاستجابات الجيدة/الناجحة للمساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في الدولة؟
- ٠٩ ما هي العوائق التي حالت دون تقدم/توسيع نطاق الاستجابات بقيادة محلية في العمليات؟
أ ما هي العوائق المالية والموارد التي تعترض الاستجابات بقيادة محلية؟
(مثال، متطلبات التمويل تصعب إنشاء شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية؛ الخبرة الفنية للشركاء)
ب ما هي العوائق القانونية أو السياسية داخل النظام الإنساني التي تقيّد الاستجابات بقيادة محلية؟ (مثال، المتطلبات القانونية من الاتحاد الأوروبي والتي تنص على امتثال الشركاء للاتحة العامة لحماية البيانات (GDPR))
ج ما هي العوامل الثقافية/السياقية/التاريخية التي تقيّد الاستجابات بقيادة محلية؟
(ابحث: ما هي الأسباب الجذرية لهذه العوائق، ما هي الأمثلة المفصلة على هذه العوائق؟)
- ١٠ كيف يتم إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عمليات صنع القرار خلال دورة مشروع المساعدات النقدية والقسائم؟ كيف يمكن تحسين ذلك؟
- ١١ هل تشارك في أي مجموعة / فريق عمل معني بالنقد / فرق تنسيق متعددة أصحاب المصلحة معنية بالمساعدات النقدية والقسائم؟ إلى أي مدى تشارك الجهات الفاعلة المحلية في هذه الفرق؟ لماذا / لم لا؟
(ابحث مما إذا كان فريق العمل المعني بالنقد هو الذي يقود، إلخ. ما هي الخطوات المتخذة لإشراك أصحاب المصلحة المحليين؟)
- ١٢ ما هي الحلول المقترحة لتعزيز استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟ (ابحث: ما هي أنواع الموارد؟ التنسيق؟ بناء العلاقات؟)
- ١٣ ما هي العوامل التمكينية الرئيسية والفرص المحتملة لتعزيز التمكين المحلي أو العمل مع الجهات الفاعلة المحلية في مجال المساعدات النقدية والقسائم؟
- ١٤ ما هي الخطوات الرئيسية التي تعتقد أن باستطاعة منظمتك اتخاذها لتحسين استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟
- ١٥ ما الذي تحتاج إلى رؤيته فيما يتعلق بالتغيير النهجي/التشغيلي لإنشاء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية أو تمويلها؟
- ١٦ ما هي توصياتك للقطاع لتحسين الإجراءات نحو تنفيذ الاستجابات بقيادة محلية؟
- ١٧ هل لديك أي ملاحظات إضافية بشأن التقدم المحرز في استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

الجهات المانحة/أعضاء الاتحاد

١. هل يمكنك التعريف بنفسك، ومنصبك، ومدة شغلك لهذا المنصب، ودور منطمتك في مجال المساعدات النقدية والقسائم (CVA)؟
٢. كيف تعترف المساعدات النقدية والقسائم (CVA) "بقيادة محلية"؟ كيف تبدو الاستجابات التي تتم بقيادة محلية من الناحية العملية؟
٣. ما هي مواطن القوة بالنسبة للمساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية؟
(ابحث: مواطن القوة/الضعف، وافهم ما هي دوافعها)
٤. هل وضعت منطمتك استراتيجية أو سياسة أو توجيهات أو أي إجراءات أخرى لدعم التمكين المحلي للمساعدات النقدية والقسائم؟
ماذا تشمل؟ (ابحث: هل هناك أي استراتيجيات لنماذج تمويل عادلة)
٥. هل أدت هذه الاستراتيجيات إلى حدوث أي تغيير هيكلي أو تنظيمي في منطمتك؟
٦. إلى أي مدى ترتبط هذه الاستراتيجيات/السياسات بالحماية الاجتماعية/المساعدات الاجتماعية في المنطقة؟ (شبكات الأمان الحكومية؟)
٧. ما هي في نظرك العوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟ وكيف حالت هذه العوائق دون تحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى عمليات؟
أ ما هي العوائق المالية/عوائق الموارد التي تعترض الاستجابات بقيادة محلية؟
ب ما هي العوائق السياسية والقانونية داخل النظام الإنساني التي تقيد الاستجابات بقيادة محلية؟ (ابحث: ما هي الأسباب الجذرية لهذه العوائق، ما هي الأمثلة المفصلة على هذه العوائق؟)
٨. كيف يتم إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عمليات صنع القرار (بما في ذلك متطلبات/رصد التمويل) خلال دورة مشروع المساعدات النقدية والقسائم؟ كيف يمكن تحسين ذلك؟
٩. هل تشارك في أي مجموعة / فريق عمل معني بالنقد / فرق تنسيق متعددة أصحاب المصلحة معنية بالمساعدات النقدية والقسائم؟
إلى أي مدى تشارك الجهات الفاعلة المحلية في هذه الفرق؟ لماذا/لم لا؟
(ابحث مما إذا كان فريق العمل المعني بالنقد هو الذي يقود، إلخ. ما هي الخطوات المتخذة لإشراك أصحاب المصلحة المحليين؟)
١٠. ما هي الحلول المقترحة لتعزيز استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟ (ابحث: ما هي أنواع الموارد؟ التنسيق؟ بناء العلاقات؟)
١١. ما هي العوامل التمكينية الرئيسية والفرص المحتملة لتعزيز الاستجابات بقيادة محلية؟
١٢. ما هي الخطوات الرئيسية التي تعتقد أن باستطاعة منطمتك اتخاذها لتحسين استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟
(مثال: الخطوات لإنشاء آليات تمويل أكثر إنصافاً)
١٣. ما الذي تحتاج إلى رؤيته فيما يتعلق بالتغيير المنهجي/التشغيلي لإنشاء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية أو تمويلها؟
١٤. ما هي توصياتك للقطاع لتحسين تحويل الالتزامات المتعلقة بالسياسات إلى استجابات بقيادة محلية في العمليات؟
١٥. هل لديك أي ملاحظات إضافية بخصوص التقدم المحرز في استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

الجهات الفاعلة المحلية (المنظمات غير الحكومية، الحكومة، مقدمي الخدمات المالية)

١. هل يمكنك التعريف بنفسك، ومنصبك، ومدة شغلك لهذا المنصب، ودور منطمتك في مجال المساعدات النقدية والقسائم (CVA)؟
٢. هل يمكنك وصف صيغة عملك مع أصحاب المصلحة الآخرين (مثل المنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، والحكومة، والجهات الفاعلة المحلية الأخرى) لتقديم المساعدات النقدية والقسائم؟

٣. كيف تعرّف المساعدات النقدية والقسائم (CVA) "بقيادة محلية"؟ كيف تبدو الاستجابات التي تتم بقيادة محلية من الناحية العملية؟
٤. ما هي مواطن القوة بالنسبة للمساعدات النقدية والقسائم التي تتم بقيادة محلية؟
(ابحث: مواطن القوة/الضعف، وافهم ما هي دوافعها)
٥. ما هي الجهات الفاعلة المحلية الأخرى التي تعمل معها لدعم جهودك في مجال المساعدات النقدية والقسائم؟ (ابحث مع الحكومة: كيف يشمل ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية؟)
٦. إلى أي مدى تشعر بأن المنظمات غير الحكومية الدولية تقوم بما يكفي من العمل لإشراك الجهات الفاعلة المحلية في المساعدات النقدية والقسائم؟
٧. من خلال برامجكم الخاصة بالمساعدات النقدية والقسائم، إلى أي مدى ترتبطون بشبكات الأمان الحكومية أو تدعمونها؟ (ابحث التصورات المرتبطة بهذا؟)
٨. هل لاحظت تغييرًا في استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية خلال السنوات الخمس الماضية؟ لماذا ولم لا؟ (ابحث: هل هناك أي أمثلة رئيسية على أفضل ممارسات الاستجابات بقيادة محلية؟)
٩. هل تشارك في أي مجموعة / فريق عمل معني بالنقد / فرق تنسيق متعددة أصحاب المصلحة معنية بالمساعدات النقدية والقسائم؟ لماذا / لم لا؟
١٠. إلى أي مدى تشعر بأنه يتم إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عمليات صنع القرار خلال دورة مشروع المساعدات النقدية والقسائم؟ كيف يمكن تحسين ذلك؟
١١. ما هي العوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية؟ ما هي حلول هذه العوائق؟
أ ما هي العوائق المالية/ عوائق الموارد التي تعترض الاستجابات بقيادة محلية؟ (ابحث: العوائق أمام نماذج التمويل العادلة)
ب ما هي العوائق القانونية والسياسية داخل النظام الإنساني التي تقيد الاستجابات بقيادة محلية؟
ج ما هي العوامل الثقافية/ السياقية/ التاريخية التي تقيد الاستجابات بقيادة محلية؟ (ابحث: ما هي الأسباب الجذرية لهذه العوائق، ما هي الأمثلة المفصلة على هذه العوائق؟)
١٢. ما هي العوامل التمكينية والفرص المحتملة لتوسيع نطاق الاستجابات بقيادة محلية في البلد X [القائم بالمقابلة: أدخل حسب الاقتضاء]؟
١٣. ما هو المطلوب من الجهات الفاعلة الممولة لإنشاء تمويل عادل و/أو زيادة التمويل الذي يمكن الوصول إليه من قبل الجهات الفاعلة المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
١٤. ما الذي تحتاجه منظمتك من شركائها والقطاع على نطاق أوسع لتعزيز استجابتها المحلية للمساعدات النقدية والقسائم؟
١٥. هل لديك أي ملاحظات إضافية بخصوص التقدم المحرز في استجابات المساعدات النقدية والقسائم بقيادة محلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

الملحق ٣

قائمة تمثيل البلدان

#	الدولة	المنظمة	النوع
٠١	العراق	برنامج الأغذية العالمي (WFP)	أمم متحدة
٠٢	العراق	منظمة الناس في حاجة (PIN)	منظمة غير حكومية دولية
٠٣	العراق	محفظة آسيابي	مقدم خدمات مالية) محلي
٠٤	العراق	محفظة آسيابي	مقدم خدمات مالية) محلي
٠٥	العراق	المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	أمم متحدة
٠٦	العراق	لجنة عنكاوا الإنسانية (AHC)	منظمة غير حكومية) محلية
٠٧	العراق	منظمة بوابة العون	منظمة غير حكومية) محلية
٠٨	العراق	محفظة زين كاش	مقدم خدمات مالية) محلي
٠٩	العراق	محفظة زين كاش	مقدم خدمات مالية) محلي
١٠	العراق	جمعية أيادي الرحمة	مقدم خدمات مالية) محلي
١١	العراق	جمعية أيادي الرحمة	منظمة غير حكومية) محلية
١٢	الأردن	منظمة إيكو (ECHO)	جهة مانحة
١٣	الأردن	برنامج الأغذية العالمي (WFP)	أمم متحدة
١٤	الأردن	مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية البريطاني (FCDO)	جهة مانحة
١٥	الأردن	صندوق المعونة الوطنية (NAF)	محلية (حكومية)
١٦	لبنان	تطبيق MillionBridges	مقدم خدمات مالية
١٧	لبنان	المفوضية السامية (UNHCR)	أمم متحدة
١٨	لبنان	وزارة الشؤون الاجتماعية	حكومة) محلية
١٩	لبنان	الصليب الأحمر اللبناني	منظمة غير حكومية) محلية
٢٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	شبكة CALP	منظمة غير حكومية دولية
٢١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الأونروا	أمم متحدة
٢٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	اليونيسف	أمم متحدة
٢٣	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ شمال شرق سوريا	منظمة الهدف (GOAL)	منظمة غير حكومية دولية
٢٤	الأراضي الفلسطينية المحتلة غزة	ائتلاف حماية غزة	اتحادات
٢٥	الأراضي الفلسطينية المحتلة غزة	مركز شؤون المرأة (WAC)	منظمة غير حكومية) محلية
٢٦	الأراضي الفلسطينية المحتلة غزة	اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)	منظمة غير حكومية) محلية
٢٧	الأراضي الفلسطينية المحتلة	منظمة العمل ضد الجوع	منظمة غير حكومية دولية
٢٨	سوريا	منظمة كاريتاس سويسرا	منظمة غير حكومية دولية
٢٩	سوريا	منظمة كاريتاس سويسرا	منظمة غير حكومية دولية
٣٠	سوريا	منظمة الناس في حاجة (PIN)	منظمة غير حكومية دولية
٣١	تركيا	المفوضية السامية (UNHCR)	أمم متحدة
٣٢	اليمن	الجلس الدنماركي للاجئين (DRC)	جهة مانحة
٣٣	اليمن	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)	أمم متحدة
٣٤	اليمن	جمعية Safer Hands Yemen	منظمة غير حكومية) محلية
٣٥	اليمن	جمعية Safer Hands Yemen	منظمة غير حكومية) محلية

